جَدَلِيَّة "النيَابَة" و "التَضْمِينِ" في المَصَـادِرِ وَ المشْتَقَّاتِ بَينَ دِلَالَة السِّيَاقِ والتَّنَـاسُبِ الْلَفْظِيِّ في فَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَ الْجُـزْءِ الثَّلاثِينَ مِنْ كِتَابِ المُجِيد لِلسَّفَاقُسِي ت٧٤٢هـ
تقاطع البُنَـى الَّصرفيةِ بين التوازن و التسويغ

اعداد

د. ياسر محمد حسن على

مدرس النحو و الصرف و العروض بكلية الآداب – جامعة سوهاج

الملخص: يُمثل هذا البحثُ رؤيةً مُتممّةً لبحث سابق، نشر عام ٢٠١٨م[1]عالج ظاهِرتيّ "النِّـيَابةِ و التَّـضْمين فيِ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَ الْجُـزْءِ الثَّلَاثِينَ مِنْ كِتَابِ المُجِيدِ للسَّفَاقِسِي ت٧٤٢هـ وفقًا لحالة التَّنـاظُرِ في البُنى الصرفية، المتمثلة في عَلاقة المصدر بنظيره أو المشتقِّ بمشتقٍّ آخر في العربية؛ وَفْق ما وجَّهه السَّفاقُسِي في كتابه المُجيد في إعراب القرآن المَجِيد. و في هذا البحث دراسة لحالة التَّقاطُعِ بين المصدر و المشتقِّ، و ما فيها من توترٍ، تَصوغه عَلاقة طرفين، بينها روابطُ تقاربٍ تتجاوز صفةَ اختصاص كل منهما، خاصة عند دخولهما في سياق تقاطعٍ و تلاقٍ. و يرتكز هذا البحث على وصفٍ و تحليلٍ لظاهرتي "النيابة" و "التضمين" في إطار اختصاص العلاقة"سياق التقاطعِ بين المصدر و المشتق"؛ لبيان أثرِ ذلك في حضور هاتين الظاهرتين حضورا بارزا في سياق الجملة العربية، و ما اقترن - على أثرهما- بتغير شكلي، أو ما حمل بعدا دلاليًّا. و يروم البحث تبيان هذه التغيرات- بتعدد النموذج التطبيقي و حالاته- التي تكشف طبيعة توجيه كل من المصدر أو المشتق صوب علاقة النيابة أو التضمين، و كذلك ارتباط هذه الظواهر بإجراءات خاصة (مسوغات) يتكئ عليها النظـام الصرفي وفق تـوازن بنيوي خاص. بعض هذه المسـوغات يقترن بتعدد صورة اللفظ سياقيًّا أو عرفيًّا، و بعضها الآخر يقترن بالمعنى و التسوغ له.

الكلمات المفتاحية: نيَابَة؛ تَضْمِين؛ مَصَادِر؛ مشْتَقَّات؛ تَقَاطُع؛ تسويغ.

The Controversy of "Representation" & "Implication" in Infinitives & Derivatives between the Significance of Context & the Verbal Compatibility in "al-Fatiha" & the 30th Chapter of al-Mojeed Book by al-Safaqusi (D. 742 H.)

The Intersection of Morphological Structures between Balance and Justification

Dr.Yasser M. H. Ali
Arabic Department، Faculty of Arts، Sohag University
Dr_yasser32@yahoo.com

Abstract: This research represents a complementary vision of a previous research which is published in 2018. The previous research treated "Representation & Implication" in "al-Fatiha" and the 30th Chapter of al-Mojeed Book by al-Safaqusi (D. 742 H.), according to the state of similarity and isomorphism in the morphological structures which is offered in relationship between infinitive and its equivalent and between the derivative and another form in Arabic; according to al-Safaqusi`s orientatin in his book al-Mojeed. In this research, a study of the state of the intersection between the infintive and the derivative, and the relationship among both of them. There are more linkages than their independence with particular characteristics when both of them are combined in the context.

This research is based on the description and analysis of representation & implication in various contexts to discover the impact of these phenomena in the Arabic sentence and analysis the formal and semantic changes.This research aims to offer these changes -by the multiplicity of the applied samples and the various cases- which reveal the nature of orientation of the infinitive or derivative towards the relationship of representation or implication. Furthermore, this research seeks to clarify the association of these phenomena with special procedures (justifications), which the morphological system depends on it according to a special structural balance. Some of these justifications are related to the multiplicity of the word form contextually or customarily, and others are associated with the meaning and its enlargement.

Keywords: Representation; Implication; Infinitives; Derivatives; Intersection; Justification.

مقدمـة البحث:

١. مدخل:

إن العلاقة بين المصدر و المشتق ليست إلا تشكيلا موجزا لعلاقات البنيات الرئيسة في النظام الصرفي في العربية. تصاغ هذه العلاقة في صورة الأصل و الفرع أو الجمود و الاشتقاق على وجه مخصوص، و إجمالا تمثل تبيانًا لحالة الإتمام بين وحدات النظام الصرفي أكثر من حالة الاستقال البنيوي لكل بنية عن نظيرتها. و من ثمَّ تعدُّ ظاهرتا "النيابة" و "التضمين" بين المصدر و المشتق تنشيطًا لحالة تلك المفردات بدخولها في سياق تفاعليّ دلالي إضافي، يخالف حالة الاستقرار التي يتسم بها المستوى الصرفي – إجمالا- في معظم اللغات.كما يعد ذلك - في الآن نفسه – قرينة على عبقرية النظام الصرفي العربي، الذي يحتفظ بثوابت المنظومة الصرفية مع خصوصية التوسع في علاقة وحداتها. فقد استساغ العربي صورة: **"هذا شَاهِدٌ عَدْلٌ"** أكثر من الدلالة الأصلية **"هذا شاهدٌ عادلٌ"**، بحلول المصدر محل المشتق"اسم الفاعل" مع تضمن المصدر معنى الوصف أو قصدا لبعد بلاغي نحاه. فحالتا الحلول أو الاشتمال اللتان تطرحهما ظاهرتا "النيابة" و "التضمين" لهذين الطرفين ليست سوى عملية استجلاب لغوي سياقي لطرفين لا يجتمعان في سياق آني إلا انسياقا مع هذه الحالات اللغوية (الظواهر) الخاصة. و من ثمَّ فمثل هذه الحالات أو الإجراءات اللغوية كالنيابة و التضمين و الحمل و المعاقبة... إلخ، من أهم الآليات التي تبيح للبناء الصرفي التقليدي في العربية التجدد و قابلية الانفتاح؛ مواءمة لسياق ترد فيه صيغة فرعية دون حالتها الأصلية أو التمسك باستخدام الأصل دون حاجة لاستدعاء الفرع؛ إشارة إلى تفضيل الثبات على التحول.

و يقترن هذا التقاطع بين المصدر و المشتق باقتضاء لفظي أو دلالي أو كلاهما معًا؛ وفق إجراء معين، يسوِّغُه قواعد النظام اللغوي. كما جاء في قوله-ﷻ-: **(... إِذْ رَأَى نَارًا فَقَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَارًا لَّعَلِّي آتِيكُم مِّنْهَا بِقَبَسٍ أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى)** [طه: ١٠]. فالمصدر "هدى" بمعنى الوصف (هادٍ)، يهديه الطريق أو من يدل على الطريق[٢]، و لكن النظر إلى تتابع سياق الآيات السابقة و اللاحقة يشير إلى أن هذا التضمين الدلالي يقترن-أيضا- بمشاكلة و تناسب لفظي، له وقعه المطلوب –بوصف ذلك يعد أثرا صوتيا مستحبا - بين هذه الكلمة و نهاية آيات أخر، نحو (ثرى، طوى، طغى...إلخ). كذلك فإن ورود المصدر "هدى" بدلالة "هاد" لم يقف عند اقتضاء لفظي فحسب، بل يضمن مزيدا من قابلية التسوع الدلالي الذي يكشفه تعدد تأويل معنى الكلمة في سياق الآية كما فصل ذلك في كتب التفاسير، مع النـزوع نحو وجهة أقرب من أخرى، وفقا لما يحدده مقصد الآية. و من ثم تبرز أهمية دراسة هذه الإجراءات في الدرس اللغوي؛ لما تقترن به من أبعاد دلالية قد تتضمنها البني السطحية، و كذلك الوعي بمرونة اللغة و أنظمتها في اللجوء إلى صيغ بديلة دون أخرى.

٢. إشكالية البحث و تساؤلاته

و إذا كان كل من "المصدر" و "المشتق" في تجريد كل منهما يمثل حالة منافرة و مغايرة للآخر، فإن رؤية اللغوي العربي لحدِّ كل منهما تشكف بعدا آخر، يركز على علاقة الانتماء بينهما، و أن كلا منهما حالة لاستدعاء الآخر بشكل مباشر أو غير مباشر. فإذا كان المشتق يظهر في صورة"نزع لفظٍ مِن آخرَ، بشرط مناسبتهما معنىً و تركيبًا، و مغايرتهما في الصيغة."[٣] أو في صورة أكثر تفصيلا، تنظر إلى حدِّه على أنه "أخذُ صيغة من أخرى، مع اتفاقهما معنًى، ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها؛ ليدل بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفا أو هيئة؛ كضاربٍ مِن ضرب، وحَذِر مِن حذ."[٤] فألفاظ (آخر)، و (أخرى)، و (مادة أصلية)، و (الأصل) كلها إشارة و تضمين لمعنى الطرف المناظر للمشتق، و

هو المصدر في مجمل هذه المفاهيم. كذلك فإن المنافرة بين الفكر البصري و نظيره الكوفي في سبق أحدهما على الآخر وجودا [٥] تشير – ضمنيا – إلى علاقة الارتباط و الاتصال، التي تتمثل في كون أحدهما أصلا و جذرا للآخر، و لا ينفصم عنه. و نظير تلك العلاقة و تأكيد لها – أيضا- بيان حدِّ المصدر و ربطه بالمشتق، و محاولة للوقوف على رأي وسط بين كلتا المدرستين في قول ابن الخشاب:"و المصدر أصل للفعل في الاشتقاق في أصح القولين، و الفعل أصلٌ للمصدر في الإعمال"[٦]، وكذلك ربط عمل المصدر بالمشتق عند عرض عمله أو توظيفه في الجملة العربية، بقول صاحب الأصول "إن المصدر يعمل عمل الفعل؛ لأن الفعل اشتق منه.[٧]

فإذا كانت هذه العلاقة بين المصدر و المشتق علاقة انتماء أو علاقة أصل بفرع، فإن هذا الافتراض يطرح عدة تساؤلات، يسعى هذا البحث إلى مناقشتها و عرض الآراء حولها، و هي:
- ما مفهوم علاقة التقاطع بين المصدر و المشتق ؟
- و ما أبعاد هذه العلاقة؟
- و ما التغير الذي يحدث عند نيابة أحدهما عن الآخر أو تضمُّن أحدهما للآخر ؟
- و هل مثل هذا الإجراء يعد من قبيل التغير الشكلي أم تغير شكلي يعقبه تغير دلالي؟
- و ما الذي يسوِّغ هذا التقاطع و التلاقي بين طرفين مختلفين بنية في ظل تقارب دلالي و وظيفي بينهما؟
- و هل تنشط على أثر هذا الإجراء حالة الجملة دلاليا عما كانت عليه؟
- و ما هي من المواضع التي وجَّه السَّفاقُسِي حالة النيابة أو التضمين بين المصدر و المشتق في كتابه المُجيد في إعراب القرآن المَجيد وفق هذه التغيرات؟

٣. البحث المنهج و الخطة

ارتكز البحث على المنهج الوصفي في رصد ظاهرتي "النيابة" أو "التضمين" بين المصدر و المشتق في كتاب المُجيد في إعراب القرآن المَجيد للسَّفاقُسِي، رصدا موضوعيًّا؛ باستقراء الشواهد القرآنية، التي اشتملت على أيٍّ من الظاهرتين. و قد ارتكز هذا الرصد على حالة التقاطع بين المصدر و المشتق دون غيرهما؛ إتمامًا لما سبق الوقوف عليه في بحث سابق لعلاقة التناظر بين كل مكون (المصدر أو المشتق) بنظيره. كذلك اتجه البحث إلى التحليل لاستكناه ما يدعم شيوع مثل هذه الظواهر في الدرس الصرفي في العربية. و تصنيف هذه المسوغات، و تحليلها تحليلا دقيقا؛ وصولا لبيان أبعادها و تأثرها في المنظومة اللغوية في العربية.

أما خطة البحث؛ فقد توزعت على النحو الآتي:
١. مقدمة البحث.
٢. المبحث الأول: النيابة و التضمين بين التوازن البنيوي و مسوغات التوجيه: دراسة و تحليل.
٣. المبحث الثاني: تقاطع الصيغ بين تغير دلالة السياق و اختصاصها في كتاب المجيد للسفاقسي.
٤. الخاتمة و النتائج. ثم تلا ذلك حواشي البحث و مصادره.

فعرضت المقدمة مدخل البحث و إشكاليته و تساؤلاته و منهجه و خطته، و جاء الحديث في المبحث الأول عن مسوغات حضور هذين الإجرائين في الصرف العربي خاصة، و النظام

اللغوي عامة. و ارتكز المبحث الثاني على بيان واقع ظاهرتي "النيابة" و"التضمين" في كتاب "المـُجِيد في إعراب القرآن المـَجيد للسفاقسي، و ما ورد فيه من شواهد لهاتين الظاهرتين. و ختم البحث بأهم ما توصل إليه الباحث من نتائج و توصيات مقترحة. ثم تلا ذلك حواشي البحث و فهرس المصادر، التي تم الاعتماد عليها .

المبحث الأول: النيابة و التضمين بين التوازن البنيوي و مسوغات التوجيه: دراسة و تحليل

ارتكزت ظاهرتا "النيابة" و" التضمين" بين المصادر و المشتقات في كتاب المجيد للسفاقُسي على ركيزتين، كان لهما أثرهما في توجيه الظاهرتين توجيها لا يتعارض مع سياق الجملة العربية، أو يحمل خللا في سياقها، و هما:

أولا: التوازن البنيوي عند الانتقال من حالة أحدهما.

ثانيا: مسوغات التوجيه، و إتاحة تحقق الإجراء (الظاهرة اللغوية)

حيث إن التحول اللغوي عن الصورة الأصلية إلى أخرى لفظيًّا أو دلاليًا يتطلب توفر مسوغ يتوافق مع المطرد أو يقدم تبريرا يبيح الانسياق نحو غير المطرد، ليجعل حالة التحول إلى غير المطرد في حالة توازن مع المطرد. إذ إن التحول في ظل هذا المسوغ يعادل الاطراد، و يضمن التوازن في البنية و سياق استعمالها.

١. التوازي البنيوي عند حدوث النيابة أو التضمين بين المصادر و المشتقات

على الرغم من أن النظام اللغوي تشكيل متضافر لمجموعة من المستويات- صوتيًّا، و صرفيًّا، و نحويًّا، و دلاليًّا...- التي تجمع بين صفتي التدرج و الاختصاص الوظيفي، فإن هذه المستويات ترتبط فيما بينها بعلاقات عضوية لا يكاد يستقل فيها جزء من النظام عن نظيره، بل إن تعدد المستويات يشير إلى تعدد العلاقات بينها. و إذا كان من النادر أن نجد في كتب اللغة القديمة من يشير إلى الارتباط بين ظاهرة نحوية وأخرى صرفية و ثالثة صوتية مع أن كثيراً من الظواهر لا يمكن تفسيرها دون تضافر هذه المستويات جميعًا[٨] فإن إجراء - مثل "النيابة" و "التضمين" ...إلخ في البُنى الصرفية العربية- يشير في كثير من الشواهد إلى وجود علاقة خاصة بين النظام الصرفي و أنظمة أخرى تستدعيها طبيعة الإجراء و نموذج التطبيق. و تبـاعا لذلك ما تحمله عملية التقاطع - التي تمثلها علاقة المصدر بالمشتق في العربية- من صورة لنظام صرفي جديد، يضفر علاقة خاصة بالنظام النحوي من جانب، و يبيح التغيرات في البني الصرفية في إطاره من جانب آخر.

إن هذا الارتباط بين أنظمة اللغة لا يتم إلا وفق عملية خاصة، يمكن أن يطلق عليها التوازن البنيوي، المقترن بإجرائي (الفقد و الاكتساب) (شكل رقم ١). فإن عملية التقاطع بين كل من المصدر و المشتق لم تكن ظاهرة مستباحة أو عشوائية، بل تحمل عملية خاصة تتم بين مكونات اللغة، إذ يفقد المصدر جزءا من تجرده و عمومية أبعاده لكي تنتقل صورته إلى حالة الاشتقاق، و كذلك المشتق الذي تنتقل دلالته إلى حالة المصدرية يصطبغ بخصائص خاصة، تؤهله لذلك الانتقال أو التحول الحدثي.

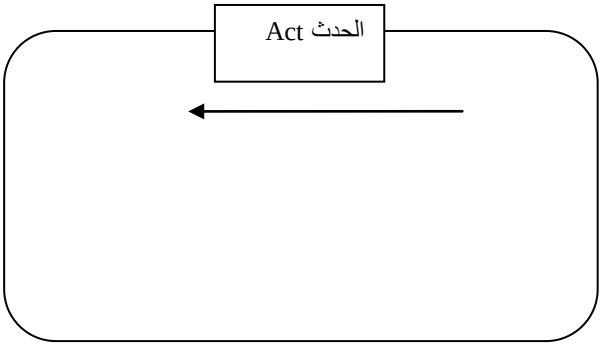

المشتق Dislocation / Lessness الفقد/ الانتزاع المصدر

Derivative اكتساب Infinitive
Acquisition

(شكل ١) التحول الحدثي بين المصدر و المشتق

إن العنصر الرئيس المشكل للمصدر و الفعل (ممثلا للمشتق) – كما تنبه اللغوي العربي- هو الحدث، إذ تتشكل المصدرية بدلالتها على الحدث و مشاكلة الفعل، و من ثمَّ فانتقالها إلى حالة المشتق تعني فقد خصوصية الحدث و مشاكلته لحالة الذوات التي ينتقل إليها. فكلا من المصدر و الفعل يتضمن دلالة الحدث. فالفعل يمثل تحديد للواقعة أو الحدث، في صورة أثر –معنوي أو مادي- يمكن تحققه عبر إطار زمني. و دلالة لفظ "حدث" في اللغة-كونُ شيء لم يكن. و أَحْدَثَه اللهُ فَحَدَثَ. وحَدَثَ أَمرٌ أَي وَقَع.[٩] – تلمح إلى اقتران تحقق الواقعة حالة و زمنا . كذلك الفعل يتشكل من الحدث، كما فطن إلى ذلك سيبويه و من سار على نهجه[١٠] في وصفه لحقيقة الفعل بقوله: وأما الفعل فأمثلة أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء وبُنيتْ لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينَقطع ...و الأحداث نحو الضَّرْبِ والحمد والقتل." [١١]

فالمصدر حدث اسمى، فقد تحديده من تلك المقيدات الحدثية الزمنية و المكانية خاصة، فإذا اكتسبها انتقل إلى حالة التخصيص أو التحول الحدثي. فالمصدر و المشتق –في الصورة الظاهرة- كل منهما يتضمن حدثا اتفاقيا، فما الفارق –إذن- بين طبيعة كل حدث وفق حدوث عمليتي الفقد و الاكتساب، اللتين تسمحان بهذا التحول الحدثي؟ إن الفارق بين حدثية المصدر و حدثية الفعل خاصة - و المشتق عامة- يكمن في دلالة التجرد الحدثي، و تحرره من الخضوع للموجه دلالي محدد، فهو مطلق الدلالة على الحدث. فحدث "الكتابة" – مثلا- عندما يرد في ذهن المستخدم أو السامع يقدم حدثا مجردا غير متخصص بحدود و مقيدات (الزمن، الجهة، المكان، الذات)، التي تتفاوت حضورا في المشتقات، أو بمعنى المخالفة بإطلاق البعد الحدثي دون مقيدات. و لقد وعي اللغوي العربي بتلك المقيدات و وجود بعضها و انتفاء بعضها الآخر في بنية العنصر لتحديد طبيعته، كما حدد ذلك في وصفه لاسم الفاعل- على جهة التمثيل - بأنه "الصفة الدالة على فاعل الحدث" [١٢] أو الإشارة إلى مقيد خاص هو طبيعة الذات بقوله في حدِّه: "الصِّفَةُ الدَّالَّةُ على فاعِلٍ، جارِيَةٌ في التَّذْكِيرِ والتَّأْنِيثِ على المُضَارِعِ."[١٣]

كذلك إن المقيدات – نفسها- و طبيعتها و اقترانها بالسياق في بعض الحالات قد تكون سببا في توهم النظر لاسم الفعل من قبل الكوفيين على أنه " فعل دائم"[١٤] لوجود مقيد زمني فعلي، و هو جريانه مجرى المضارع في دلالتها على الحال و الاستقبال. و لم يدركوا أن قبول" اسم الفاعل" لعلامات الاسمية دخولا ثابتـا أكثر قوة من مقيد متغير فيه. و ليس أدل على أن هذا المقيد الزمني متغير فيه هو أن دلالة اسم الفاعل على التجدد و الاستمرار قد ينقضها السياق الذي ينقل حالة التجدد للصغية إلى الثبوت كما يظهر في قوله-ﷻ-: (**وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ**)[يوسف:٢١]. فقد تغيرت دالة اسم الفاعل من التجدد إلى الثبوت اقتضاء لسياق يفرض ذلك؛ و هو ما يوجه دالة الصيغة إلى التراوح بين دلالتين، دون قصرها على دلالة مستقرة. فكان لذلك أثره في اختلاف العلماء حول الدلالة العامة للصيغة بين التجدد و الثبوت. و إن كانت حقيقة الاختلاف حول دلالة صيغة اسم الفاعل لا محل لها؛ لأن الصيغة مقيدة بدلالة الحدث و ذاته، مما يحتم تأثرها بملابسات سياق استعمالها، لتكون دلالة التجدد فيها سمتها العام و مع قابلة التحول عن هذه الدلالة إلى الثبات على جهة الاستثناء.

٢. مسوغات التوجيـه لظاهرتي "النيابة" و "التضمين" (كتاب المجيد للسفاقسي نموذجًا)

إن شيوع عدد من ظو اهر اللغوية نحو"النيابة" و"التضمين" و ما يسير على نسقهما من إجراءات تخالف معهود السياق قرينة على قابلية نظام الجملة العربية للتجدد و الاتساع في ظل سياق يبيح ذلك. و لعل هناك عدة دعائم تقتضي تحفيز البنيات اللغوية على هذه التحولات الشكلية و الدلالية في سياق الجملة العربية. و تعد – كذلك- مسوغا لهذا الإجراء دون خلل في نظام الجملة و دلالتها. و تعدد هذه المسوغات -قبل أن تكون ميسرات لقبول هذا التغيرات - يستوجب حدوث تقارب و توافق بنيوي عام، خاصة مع تعدد النموذج و اتساع أنماط الظاهرة. فالتضمين – على جهة التمثيل- لا يقتصر على تضمن مشتق أو مصدر بعينه. و كذلك لا يقف إجراء "النيابة" بين المصدر والمشتق عند نمط ثابت، فهناك تعدد في تقبل كل طرف للآخر "نيابة" أو "تضمينـا". و أهم صور هذا التسويغ ما يأتي (شكل ٢):

٢.١. المسوغ اللفظي
٢.٢. المسوغ القاعدي
٢.٣. المسوغ العرفي اللغوي
٢.٤. المسوغ الجمالي

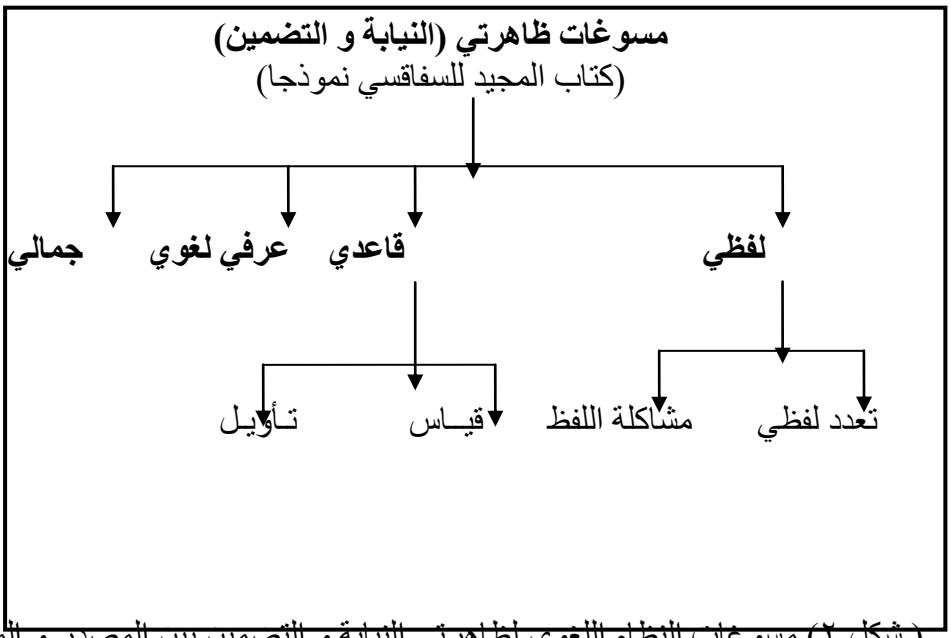

(شكل ٢) مسوغات النظام اللغوي لظاهرتي النيابة و التضمين بين المصدر و المشتق

٢.١. المسوغ اللفظي لظاهرتي "النيابة" و "التضمين": دراسة في كتاب المجيد للسفاقسي

يعد المسوغ اللفظي من أكثر المسوغات التي تمنح السياق توازنا بنيويا عند حدوث نيابة بين الألفاظ؛ لأن حدَّ التجاوز عن البنية الأصلية لا يتسع بالقدر الذي يستدعي تأويلا أو افتراضا متعسفا لتسويغه. و أكثر ما يظهر هذا المسوغ في تعدد القراءات القرآنية، أو تغير نهاية بعض الكلمات في الآية لمشاكلة إيقاعية لها جدواها، و قد برزت عدة نماذج لصورة هذا المسوغ في كتاب المُجيد للسفاقسي، أبرزها ما جاء على النحو الآتي:

٢.١.١. التعدد اللفظي و توجيه بنية الكلمة في القراءات القرآنية في كتاب المجيد للسفاقسي

من دعائم علاقات التوسع بين البني الصرفية، سواء بالحذف بدليل أو الحلول لبنية محل أخرى وجود قواسم شكلية، تمثل تقاربًا لفظيًّا بينها، يهيئ نيابة لفظ عن آخر دون حدوث توتر سياقي في الجملة. و أبرز ما يمثل هذا التقارب هو تعدد القراءات القرآنية. فتعدد القراءات يمثل – في مجمل حالاتها- نيابة لفظ عن آخر، يحمل تقاربا صوتيا أو بنيويًّا عما ينوب عنه، كما يكشف ذلك حدُّ القراءات القرآنية-نفسه- بأنها "كيفية أداء كلمات القرآن و اختلافها معزوًّا لناقله."[١٥] و هذا التقارب الشكلي يعني أن قدر الاختلاف بين اللفظين في مواطن محدودة، مقارنة بمواطن الاتفاق، و جاء ذلك على نسق نظام عام لكلام الله (ﷻ)، و لحكمة منه تيسيرا و إعجازا. فأمر الحق-ﷻ- رسوله بأن يقرىء كل قوم بلغتهم وما جرت عليه عاداتهم.[١٦] كما ظهرت تلك الغاية في حديث أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ ، **أَنّ النَّبِيَّ -ﷺ- كَانَ عِنْدَ أَضَاةِ بَنِي غِفَارٍ، قَالَ:" فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَام، فَقَالَ: "إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ، أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ، فَقَالَ: أَسْأَلُ اللَّهَ، مُعَافَاتَهُ، وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ، ثُمَّ أَتَاهُ الثَّانِيَةَ، فقال إِنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ يأمرُك أن تُقرِئَ أمَّتَك القرآنَ على حرفَيْنِ قال أسألُ اللهَ معافاتِه ومغفرتَه....، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ، أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَأَيُّمَا حَرْفٍ قَرَءُوا عَلَيْهِ، فَقَدْ أَصَابُوا."**[١٧]

و ظاهر الحديث النبيوي يشير إلى أن تغير أداء اللفظ في السياق العربي يكون على ثلاثة مستويات رئيسة: صوتيًّا، و بنيويًّا، و تركيبيا، و قد ينجم عن هذا التغير تغير دلالي أو يقف التغيير عند حد تحقيق الغاية الأولى من هذا الإجراء و هو التيسير و التنوع. و تغير الأداء الصوتي للفظة في العربية يتشكل في صورتي: تغير في طبيعة الصوت و مساحته (إخفاء، إدغام، إقلاب، تسهيل، روم، إشمام،..إلخ) أو استغناء كلي عن الصوت. أما البنيوي أو الصرفي؛ فيرتكز على إجراءات خاصة في البنية تتمثل في (الزيادة، أو النقص، أو الاستبدال)، أما الجانب التركيبي؛ فعماده إجراءان: هما التغير الموقعي (الرتبة)، و الحذف. و هي صورة يمكن أن تتوافق في مجملها[١٨] مع تفسير دلالة (الأحرف السبعة للقرآن)، التي تمثل –إجمالا- أداء لغويًّا، كما يشير إلي ذلك تصريحا لفظ (تقرأ أو قرئ). و الجانب الدلالي و تعدد المعنى إرداف نسبي لهذا الأداء دون لزوم وقوعه.

و على الرغم من ذلك الاجتهاد في تحديد الدلالة المقصودة فإن الأمر يحمل– و ما يزال- اختلافا[١٩] في تحديد دلالة لفظ (السبعة) الواردة في الحديث، و إن كان الاختلاف له وجهة أخرى من التوسع و التيسير في مقصد الحديث نفسه. فغاية التعدد اللفظي التيسير و التوافق مع طبيعة قدرة اللغوي العربية، إضافة إلى تضمن ذلك إعجازا خاصًّا لسياق القرآن الكريم كما بين ذلك صاحب كتاب مناهل العرفان بقوله: "إن تنوع القراءات يقوم مقام تعدد الآيات، وذلك ضرب من ضروب البلاغة، يبتدىء من جمال هذا الإيجاز، و ينتهي إلى كمال الإعجاز."[٢٠] تلك الصورة التي وعيها –أيضا- صاحب كتاب تحرير التنوير في حكمة تعدد القراءات القرآنية و علاقتها بظواهر الاتساع - خاصة التضمين- بقوله:" على أنه لا مانع من أن يكون مجيء ألفاظ القرآن على ما يحتمل تلك الوجوه مراداً لله تعالى، ليقرأ القراء بوجوه، فتكثر من ذلك المعاني، فيكون

وجود الوجهين فأكثر في مختلف القراءات مجزءًا عن آيتين فأكثر، و هذا نظير التضمين في استعمال العرب، و نظير التورية و التوجيه في البديع..."[٢١] فجاء تعدد بينة الكلمة الواحدة في القراءات القرآنية و ما بين هذه الكلمات من تقارب لفظي ثم دلالي من أبرز دعائم زيوع ظواهر التحول في البنية اللغوية نحو النيابة و التضمين، و إن كان تعدد القراءات في كتاب المُجيد للسفاقُسي وجِّـه جلُّه صوب ظاهرة النيابة للمصادر أو المشتقات، توافقًا مع كون القراءات نيابة صورة – استعمالا-عن أخرى، خاصة في نيابة الصورة المتقاربة، نحو نيابة المشتقات بعضها عن بعض على أثر تعدد القراءة كما جاء قوله-ﷻ-:(**وَمِن شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ**) [الفلق: ٤]. حيث قرأ يعقوب[٢٢](**النَّافِثاتِ**). و هي صيغة فاعل، يقال رجل نافث أي ساحر، و كل ما ينفث أي ينفخ و يلقي. و كذلك قرأ الحسن [٢٣](**النَّفِثاتِ**) بغير ألف كالحَذرات، موافقة لصيغة (فَعِل) دلالة على كثرة النفث، و هو النفخ.

و قد تحمل القراءات القرآنية نيابة المصدر عن المشتق نحو ما ورد في قراءة قوله-ﷻ-:(**وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ**) [الإخلاص:٤]. فقد قري[٢٤] (**كِفَاء**). و يقال: و لاَ كِفَاءَ لَهُ، لا مثل له أو لاَ نَظِيرَ لَهُ. و كِفَاء مصدر كافأ، يقال كافأه كفاء، أي صار نظيرا له و ساواه. و من خصوصية النيابة- هنا- أنها لا تتغير مع حالة التقديم و التأخير للبنيات، فقيل: تقديره: و لم يكن له أحدٌ كفوًا، فقدم خبر كان على اسمها لتنساق أواخر الآي على نظم واحد.[٢٥] و على ذلك يكون سياق النيابة و لم يكن له أحد كفاء، أي نظيرا.
و قد تشير القراءة إلى نيابة المصدر عن مصدر مشاكلٍ، نحو ما ورد في قراءة الحسن[٢٦] لقوله-ﷻ-:(**النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ**) [البروج: ٥]. حيث قرأ (**الْوَقُودِ**) بضم الواو، و هو مصدر، و الجمهور بفتحها، و هو ما يوقد به. و هو اسم على فَعول، والوَقودِ وِقَادُ النَّارِ، و هو مَا تُوقَدُ بِهِ . و (فَعول) قلما يجئ مصدرا.[٢٧]

من جانب آخر فقد تحمل القراءة نيابة غير معتادة و بعيدة في تخريجها و تسويغها نحو نيابة المصدر عن المشتق ببنية مصدرية مغايرة، نحو ما ورد في قراءة الأعمش في قوله-ﷻ-:(**وَإِذَا الْمَوْؤُودَةُ سُئِلَتْ**) [التكوير: ٨]. فقد قرأ الجمهور: الموءودة بهمزة بين الواوين اسم مفعول[٢٨]، وقرأ الأعمش[٢٩]: الموْدَة، بسكون الواو بوزن (الفَعْلَة). و هذا الوزن يشاكل اسم المرة من الفعل (ماد)، و مَادَ الشَّخصُ: تبختر و تثنَّى، و منه مادت الحَسْناءُ. فدلالة اللفظة انتقلت مما وقع عليها فعل الوأد، وهي (الأنثى) إلى شيء بعيد عن دلالة الكلمة أو إلى ما يمكن أن تتصف به الأنثى أو ينسب لها. و هو من باب التأويل لما أكشل.

٢.١.٢. المشاكلة اللفظية و أثرها في المعني
المشاكلة مصطلح شائع في اللغة العربية على اختلاف حقولها المعرفية، و هو مأخوذ من" الشَّكْل" بفتح فاء الكلمة، و الشكل هو الشِّبْه و المِثْل، والجمع أَشكالٌ و شُكُول، وقد تَشَاكَلَ الشَّيْئَانِ، وشَاكَلَ كُلُّ واحد منهما صاحبَه[٣٠]؛ أي شابهه و ماثله. و المصدر المُشَاكَلَة؛ و هي المفاعلة؛ أي الموافقة و المشابهة. و مصطلح المشاكلة اللفظية-هنا- يرتكز على التماثل أو التشابه في المستوى الصوتي أو بين الألفاظ على جهة الاتساع. و من أبسط صور المشاكلة اللفظية في القرآن الكريم ما جاء بين اللفظين على العطف في (**عُذْرًا أَوْ نُذْرًا**) [المرسلات: ٦].

و الوقوف على دلالة المشاكلة يلفت الانتباه إلى شيوعها في علوم عدة، و إن تعددت التسميات لها. فقد عقد الزركشي لها في كتابه عدة مواضع عن مشاكلة اللفظ للفظ، ومشاكلة اللفظ للمعنى[٣١]. هذا الشيوع لها قائم على تحقق مضمون التشابه أو التماثل بين شيئين؛ وفقا لما

يعرضه من نماذج مع تغيير في مسمى المصطلح. ففي حقل الأصوات ترد مصطلحات نحو" المماثلة"،" المضارعة"، "الإتباع"، و في علم الصرف هناك الاتباع و المحاذاة، وفي النحو هناك مصطلح الإعراب بالمجاورة، و باب الاشتغال. و في علم البلاغة أطلقت المشاكلة على لون من ألوان البديع، و هو ذكر الشئ بلفظ غيره لوقوعه في صحبته تحقيقًا[٣٢]، كما جاء في قوله-ﷻ-:(**تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلاَ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ**) [المائدة: ١١٦]. و المعنى- كما بين ذلك الزمخشري في كتابه -: "تعلم معلوماتي و لا أعلم معلوماتك، و لكنه سلك بالكلام طريق المشاكلة، و هو من فصيح الكلام و بيانه."[٣٣] فهذا الحضور البارز لواقع ظاهرة المشاكلة- بمعناها العام-يعد مسوغا للعديد من الظواهر اللغوية، و منها ظاهرتا النيابة و التضمين- و النيابة خاصة- التي ترتكز المشاكلة اللفظية فيهما على قابلية الاستبدال اللفظي؛ اعتمادا على الانسجام و التناسق بين الآيات، خاصة أن مساحة التقارب لا تقتصر على مستوى المعنى الرئيس، بل قد تجمع بين مستوى الشكل و المعنى تحقيقا لأكبر قدر من التوافق.كما بين ذلك الفراء بقوله: "و أعان على ذلك – أي تضمين استخدام صيغة اسم الفاعل بدلالة اسم المفعول- أنها توافق رءوس الآيات التى هنّ معهن."[٣٤]

و هذه المشاكلة شائعة في حالة النيابة أو التضمين، سواء في حالة التناظر أو التقاطع بين المصادر و المشتقات على حد سواء. و من ذلك ما جاء في قوله-ﷻ-:**(وَخَلَقْنَاكُمْ أَزْوَاجًا)** [النبأ: ٨]. حيث تضمن لفظ (**أَزْوَاجًا)** معنى المشتق، و هو "متزاوجون"، أي (متجانسون)؛ مراعاة لقوله -ﷻ-:(أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهَادًا ۞ وَالْجِبَالَ أَوْتَادًا) [النبأ: ٦-٧] كما سيرد تفصيل ذلك. و كذلك تبرز المشاكلة اللفظية مسوغا حاضرا بشدة في حالة التناظر بين المصدر و نظيره أو المشتق و آخر، نحو ما ورد في قراءة ابن عباس[٣٥] في قوله-ﷻ-:(**فَمَهِّلِ الْكَافِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا)** [الطارق: ١٧]. حيث قرأ (**مَهـِّلْهُم**) بفتح الميم و شد الهاء؛ موافقة للفظ الأمر الأول.[٣٦] و هو الفعل (مهِّل). على جهة المشاكلة.

و قد تقوم المشاكلة اللفظية بوظيفة تغيير موقع المشتق مع المصدر أو عملية حذف تقديري وفقا للقراءة الأصلية دون تعدد فيها، نحو ما جاء في قوله-ﷻ-:(**وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ**) [العاديات: ٨]، حيث قال الفراء: نظم الآية أن يقال: و أنه لشديد الحب للخير، فلما تقدم الحب قال:(لَشَدِيدٌ)، و حذف من آخره ذكر الحبّ؛ لأنه قد جرى ذكره، و لرؤوس الآي.[٣٧] فالسياق التقديري يشير إلى تقدم الوصف (شديد) على المصدر (الحبّ) أما الاستعمال فقد جاء مشاكلة و انسجاما مع قوله-ﷻ-: (**وَإِنَّهُ عَلَى ذَلِكَ لَشَهِيدٌ**) [العاديات: ٧]. فورد فيه المصدر مقدما على الوصف مراعاة لمشاكلة نهاية الآية السابقة عليها.

٢.٢. المسوغ القاعدي (مرونة النظام الصرفي)

إن النظام الصرفي يتسم بالاستقرار و الثبات (الانغلاق) عامة؛ لأنه مؤسس على البنية بعيدا عن تغيرات السياق، مقارنة بالأنظمة اللغوية الأخرى كالنحو و الدلالة. و لكن في ظل هذا الاستقرار يصطبع النظام الصرفي بحالة من المرونة للتوافق مع تلك التحولات الخاصة، التي تخرج عن دائرة البنية المستقرة إلى بنية ذات بعد سياقي متغير، كما في ظاهرتي النيابة و التضمين. فيستعين النظام الصرفي بمسوغات قاعدية لها حضورها في النظام اللغوي العام نحو القياس أو التأويل لتخريج ما يطرأ على هذه البني الصرفية من حالة الخروج عن الأصل. و قد وردت عدة نماذج في كتاب المُجيد لجأ فيها السفاقسي إلى تخريج هذه الحالات الخاصة قياسا أو تأويلا لتسويغ هذه التحولات الصرفية من صورة على أخرى سواء أكان ذلك من وجهة نظره أو موافقة لغيره من العلماء، و وفقًا لما يمكن أن يجيزه النظام القاعدي، أو يجد له مخرجا مقبولا، نحو ما جاء على النحو الآتي:

٢.٢.١.التسويغ القاعدي على وجه القياس أو الحمل على اللفظ

الحمل على اللفظ هو صورة للقياس وفق تمثيل لفظي مقارب أو مشاكل لصورة هذا اللفظ. و من ذلك ما ورد في تضمين لفظ (غير) دلالة المشتق. فعلى الرغم من أن جمهور النحاة يرون في لفظ (غير) مفردا مذكرا في جميع الأحوال مع نزوعه على الإبهام؛ فقد ذكر صاحب الصحاح أنه يجمع على أغيار[٣٨] و إذا أريد به المؤنث جاز التذكير حملا على اللفظ، و التأنيث حملا على المعنى، و مدلوله المخالفة.[٣٩] و بناء على ذلك فإن بنية اللفظ (غير) سوغ فيها الجمع و التذكير حملا على بنية ظاهر اللفظ، فغير (فَعْل) على أفعال. و التأنيث فيها حملا على إبهام الدلالة و قابلة التأويل اعتمادا على قرينة الإضافة نحو غير هند و غير النساء...إلخ. و قبول اللفظ هذه السمات الجديدة انتقال به من حالة الجمود إلى الاشتقاق، بل يقاس على عدة ألفاظ مقاربة بأن يكون غير بمعنى مخالف، مغاير، مختلف...إلخ. التي لها حق الجمع و تغير النوع.

و نظير هذا التخريج حملا على اللفظ في كتاب المُجيد للسفاقسي ما ورد في قوله-ﷻ-:(**فَمَهِّلِ الْكَافِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا**)[الطارق:١٧]. فكلمة (**رُوَيْدًا**) توجيهها على أنها نعت لمصدر محذوف؛ أي إمهالا رويدا، و قيل: يستعمل مصدرا؛ أي إمهالا، و حالا و اسم فعل[٤٠]، أي مبطئا أو بسياق اسم فعل الأمر "أمهلْ ببطء"، و هذا التعدد يجعل اللفظ قابلا لتضمن دلالة المصدرية أو الاشتقاق، و تسويغ ذلك جاء قياسا بالحمل على اللفظ، فقيل إن: رويدا تصغير رود، و قيل: هو مصدر محذوف الزيادة و الأصل إرواد. [٤١] فوجِّه تخريج الكلمة حملا على أصل اللفظ مصدرا رباعيا أو تصغيره على صيغة الثلاثي منه على جهة القياس.

و على ذلك جاء - أيضا- عند السفاقسي توجيه لفظ (**آمين**) بعد فاتحة الكتاب، زيادة مما عرضه السفاقسي و فائدة على سورة الفاتحة. فقد أورد صاحب المُجيد ما ذكره السجاوندي عن أبي عليٍّ أن وزنه (فعيل) و المد للإشباع؛ لأنه ليس في الكلام –أي كلام العرب- (إفْعِيل) و لا (أفاعِيل) و لا (فَيْعيل).[٤٢] و هذا التسويغ بُني على القياس؛ فـ"فعيل" من صيغ العربية، فقاسوا عليه. و هو ما أيده صاحب البيان في غريب إعراب القرآن، لكنه وجه الأمر على صورة القصر، بقوله: "و أما (آمين) بالمد فهو على وزن فاعيل، و هذا البناء ليس من أبنية كلام العرب، و إنما هو من أبنية كلام العجم كهابيل و قابيل."[٤٣] فالتوجيه الصرفي لاسم الفعل (آمين) على صغية المشتق (فعيل) جاء على جهة القياس لما له أصل في العربية. على الرغم من أن الأسماء المبنية لا وزن لها. فالقياس جاء لما لا وزن له، و ليس من لغة العرب حملا على ما له صرفٌ و وزن في العربية.

و شبيه بذلك -أيضا- عند السفاقسي ما جاء في توجيه العلم (تسنيم)[٤٤] في قوله-ﷻ-:(**وَمِزَاجُهُ مِن تَسْنِيمٍ**)[المطففين:٢١] نحو المصدرية. فقد وجهه الزمخشري الكلمة مصدرا، سميت به العين من سنَّمه إذا رفعه.[٤٥] قياسا على المصدر تفعيل. و هو ما عرضه - أيضا- السفاقسي بكلا التوجيهين دون تعليق، متخذا موقف كل من صاحب التبيان في ذلك.[٤٦]و كذلك صاحب البيان، الذي يرى أن "تسنيم" اسم للماء الجاري من علو الجنة فهو معرفة، و تقديره: و مزاجه من الماء جاريا من علو. كما جوَّز –كذلك - فيه المصدرية و العمل - معا- في كلمة "عين" على حالة النصب.[٤٧]

٢.٢.٢. التسويغ القاعدي على جهة التأويل

يعد التأويل من صور التسويغ القاعدي التي اعتمد عليها السفاقسي في كتابه المُجيد توجيهًا لحالة المصدرية أو المشتق تناظرا أو تقاطعا، و كذلك في توجيه علاقة هذين العنصرين ببقية مكونات الجملة العربية. و ذلك بصرف الكلام عن ظاهره على وجوه خفية تحتاج لتقدير و تدبر.(٤٨) فهو عملية توجيه خاص للقضية بوجه مقبول يوافق القاعدة و لو تضمينًا أو موافقة لها. و من ذلك ما جاء في كتاب المجيد في قوله-ﷻ-:(**وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ**) [البينة:٥] على تقدير: دين الأمة القيمة؛ أي المستقيمة. على دلالة اسم الفاعل. و قد قرأ عبد الله(٤٩) "و ذلك الدين القيمة" بتعريف "الدين" و رفع "القيمة" له، و "الهاء" للمبالغة، أي على تأويل أن "الدين" بمعنى الملة.(٥٠) و الانتقال من الفاعلية للمبالغة جاء على جهة التأويل. و دليل هذا التأويل تكرار هذه الصورة في أكثر من سياق(٥١) في كتاب الله-ﷻ- على هذه الصورة (**ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ**). و على ذلك النهج- أيضا- جاء تضمين المصدر (**ضَبْحًا**) في قوله-ﷻ-:(**وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا**) [العاديات:١]. فقيل: إن (**ضَبْحًا**) منصوب على المصدر بإضمار فعل؛ أي "يضبحن ضبحًا"، أو على تأويل أنه في موضع الحال؛ أي "ضابحات"، أو على المصدر من معنى العاديات.(٥٢) و هذه التأويلات المختلفة لحالة نصب المصدر (ضَبْحًا) جمعت بين المصدرية و الاشتقاق؛ مما كان مسوغا لتضمن المصدر دلالة المشتق على جهة تأويل ما يستساغ معنىً وفق سياق الآية.

٢.٣. المسوغ العرفي اللغوي (تعدد اللهجات العربية)

من المسوغات الموطدة لمثل هذه الإجراءات في البنى اللغوية المسوغ العرفي اللغوي أو ما يعرف بـ(تعدد اللهجات). و تعدد اللهجات مع ما يصبغ اللغة من توسع لفظي، فقد يترتب على تعدد نطق اللفظ تغير دلالي. فالاختلاف في صيغ المشتقات مبني – أيضا- على الاختلاف بين اللهجات، فبعض القبائل تنطق بحركة الكسر لما هو مفتوح عند غيرها. فصيغة (فَعيل) بمعنى (فاعل) فهي بفتح الفاء في معظم اللهجات، و لكن من تميم من يكسرها.(٥٣) مما قد يحمل تغيرا في دلالة الجملة و فحوى الخطاب. و وفقا لهذا التسويغ وجه صاحب كتاب"معاني القرآن" ظاهرة التضمين في صيغة (**دَافِقٍ**) لغير دلالة الفاعلية، و تضمنها دلالة المفعول، أي "مدفوق" ارتكازا على اختلاف اللغات بين القبائل، بقوله: "و قوله - ﷻ -:(**مِن مَّآءٍ دَافِقٍ**) [الطارق: ٦]. أهل الحجاز أفعل لهذا من غيرهم، أن يجعلوا المفعول فاعلا إذا كان في مذهب نعت، كقول العرب: هذا سرٌّ كاتم، وهمٌّ ناصبٌ، وليلٌ نائمٌ، وعيشةٌ راضيةٌ."(٥٤) فهذه الإشارة تعني اختصاص قبائل دون أخرى بهذه الظاهرة، تتبنى تسويغ التضمين بين الصيغتين عند ورد الصيغة موقع النعت، إذ الصفة تنعت موصوفا محددا، سواء أكان وصفا لحاله أم قابلا للاتصاف بذلك.

و قد يترتب –أيضا- على اختلاف اللهجات مغايرة القاعدة القياسية، كما ورد في توجيه قراءة (**كِذَّابًا**) في قوله-ﷻ-:(**وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا**)[النبأ:٢٨] بكسر الكاف و شد الذال، مصدر كَذَّب، مشددا، و هي لغة لبعضهم يمانية. يقولون في مصدر (فعَّل) فِعَالا.(٥٥) و هذه اللغة قد تصلح تفسيرا لاستخدام اسم المصدر بدلا من المصدر في عدد من الشواهد، لكنها تظل على خصوصيتها دون تعميمها، لتعارضها مع القاعدة العامة المقيسة في بناء ما جاء على (فعَّل) يكون مصدره (تفعيل) اتفاقا عند الصرفيين.

و قد يحمل اختلاف اللهجات تغيرا في صورة المصدر كما ورد في قراءة (**مَطْلَعِ**) في قوله-ﷻ-:(**سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ**)[القدر:٥]. فقد قرأ الجمهور بفتح لام مطلع. و الكسائي و

أبو عمرو[٥٦] بخلاف عنه بكسرها. فقيل: مصدران في لغة تميم. و قيل المصدر بالفتح و الموضع بالكسر عند أهل الحجاز.[٥٧] و هذه اللغة لبعض تميم – أيضا- لغة خاصة، و لها ما ينقضها من عموم القاعدة في التفريق بين صيغة اسم المكان و الزمان، و من لغات أخري تفرق بين الصيغتين استخداما.

و يظهر أثر اللهجات بارزا في توجيه السفاقسي للفظ (**مَلِكِ**) في قوله-ﷻ-:(**مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ**) [الفاتحة:٤]. حيث انتقلت الكلمة من الاشتقاق إلى المصدر في قراءة أبي عمرو[٥٨] في رواية عنه:"مَلْك" بسكون اللام، و هي لغة بكر بن وائل.[٥٩] و ملك بفتح الميم و سكون اللام مصدر (مَلَكَ) كما جاء قوله-ﷻ-: (**قَالُوا مَا أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلْكِنَا**)[طه:٨٧]. أي بحر إرادتنا.

٢.٤. المسوغ الجمالي (التوجيه البلاغي)

و قد يرتبط هذا التوجيه بخصوصية اللغة و جمالياتها، خاصة إذا ما حمل هذا الإجراء بعدا بلاغيا. و قد تنبه "صاحب معاني القرآن" إلى هذا البعد البلاغي في حديثه عن تضمين صيغة اسم الفاعل دلالة اسم المفعول في كلمة (**رَّاضِيَةٍ**) في قوله-ﷻ-:(**فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ**) [الحاقة:٢١]. بقوله:"فيها الرضاء، و العرب تقول: هذا ليل نائم، وسر كاتم، وماء دافق، فيجعلونه فاعلا، وهو مفعول فى الأصل، وذلك: أنهم يريدون وجه المدح أو الذم، فيقولون ذلك لا على بناء الفعل، و لو كان فعلا مصرحا لم يُقَل ذلك فيه، لأنه لا يجوز أن تقول للضارب: مضروب، ولا للمضروب: ضارب؛ لأنه لا مدح فيه ولا ذم."[٦٠]

و من ذلك ما ورد في كتاب المُجيد للسفاقسي فيما تحمله دلالة اسم الله (**الْوَدُودُ**) في قوله-ﷻ-:(**وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ**) [البروج:١٤]. فدلالة اللفظ تشير إلى تضمنها معنى القائم بالفعل، فهو الواد، الذي يود خلقه وَدًّا و وَدَادةً و وَدادًا؛ طلبا لمحبتهم و قصدا بإبداء الرضا عنهم. و صيغة (الودود) مبالغة في الوادِّ. و قيل المعنى : مفعول.[٦١] فالتضمين في الصيغة بالجمع بين الفاعل و المفعول و المبالغة هو من جماليات ما أباحه معنى الفعل (ودَّ) بهذا الاستخدام، سواء أصدر من الأعلى إلى الأدنى أو ما كان من الأدنى تجاه الأعلى، و لكل جماله و دلالته من جانب، و من جانب آخر بيان قدر هذا الحب و شدته.

و مما تحمله نيابة الصيغ من جمال و بلاغة ما ورد في تعدد قراءة (**فَقَدَرَ**) في قوله-ﷻ-:(**وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ**) [الفجر:١٦]. فالجمهور بتخفيف الدال. و ابن عامر : بتشديدها[٦٢]. و هما بمعنى: ضيَّق، و التضعيف للمبالغة.[٦٣] و يفصل ذلك صاحب المحرر الوجيز بقوله: و قدَّر: بمعنى جعله على قدر، و هما بمعنى واحد في معنى التضييق؛ لأنه ضعَّف (قدَّر) مبالغة لا تعدية.[٦٤] و كذلك جاء التضمين - مع الجمع بين بلاغة ظاهر الاستخدام و خصوصية الدلالة و جمالها على وجه المبالغة- في لفظ (**الْأَمِينِ**) في قوله-ﷻ-:(**وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ**) [التين:٣]. فهذه صيغة فعيل للمبالغة؛ أي أمن من فيه، و من دخله، و ما فيه من طير و حيوان. أو مِن أَمُنَ الرجل، بضم الميم أمانة فهو أمين، و أمانته حفظه لمن دخله، كما يحفظ الأمين ما يؤتمن عليه. و يجوز أن يكون بمعنى مفعول؛ أي: المَأمنون من الغوائل.[٦٥] فجاء الاستخدام بصيغة(فعيل) و دلالتها على تكرار حدوث الفعل و اتساعه، توافقا مع خصوصية الموصوف بالأمن – مكة البلد- بكل مظاهره، و شموله لكل مقترن به.

المبحث الثاني: تقاطع الصيغ بين تغير دلالة السياق و اختصاصها في كتاب المجيد للسفاقسي

تعددت أنساق علاقة التقاطع بين المصدر و المشتق نيابة أو تضمينا في كتاب المجيد للسفاقسي، تارة يوجهها المصدر، و أخرى توجه بالمشتق. كما وردت بعض الشواهد التي تقاطع فيها

المصدر أو المشتق مع بنيات الجملة الأخرى تقاطعا اقترن بسياق ورود خاص لهما. و قد جاءت علاقة التقاطع بين "المصدر" و "المشتق" على الصور الآتية:

١. توجيه المصادر لعلاقة تقاطع الصيغ في كتاب المجيد للسفاقسي

١.١. تقاطع المصدر مع صيغة اسم فاعل

و من ذلك تضمين المصدر (ربّ) في قوله-ﷻ-:**(الْحَمْدُ للّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)**[الفاتحة: ٢] باسم فاعل حيث إن تأويل "رب" "مصدر وُصِفَ به على أحد الوجوه في الوصف بالمصدر أو اسم فاعل حذفت ألفه، و أصله "رابَّ"، كبارٌّ و برٌّ.(٦٦) فلفظ"ربّ" مصدر بمعنى التربية، و هي تبليغ الشيء إلى كماله شيئًا فشيئًا. و قيل: هو نعت من ربَّه يربه فهو ربٌّ.(٦٧) و تضمن لفظ (ربّ) دلالة الفاعل يتوافق مع إطلاق المصدر على المالك المتعهد؛ لأنه يحفظ ما يملكه و يربيه. فهو رابٌّ لكل ما يملك.

و من ذلك تضمين المصدر (**حسابًا**) في قوله-ﷻ-:**(جَزَاء مِّن رَّبِّكَ عَطَاء حِسَابًا)**[النبأ: ٣٦]دلالة اسم الفاعل، لتكون كلمة (**حسابًا**) صفة للمصدر**(عَطَاء)**؛ أي كافيًا. من أحسبني الشيء إذا كفاني(٦٨)؛ أي أن المصدر أقيم مقام الوصف.(٦٩)و يعضد ذلك –أيضا- "قراءة من قرأ بكسر الحاء و تشديد السين(٧٠)مصدرا كَكِذَّاب، أقيم مقام الصفة؛ أي عطاء مُحْسِبا؛ أي كافيًا."(٧١) فالمصدر -هنا - (**حسابًا**) جمع بين التضمين دلالة و النيابة لفظًا وفق تلك التوجيهات.

و جاء تضمين المصدر لدلالة اسم الفاعل على جهة التأويل للتركيب في **(مِنْ خَوْفٍ)** في قوله-ﷻ-:**(الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ)** [قريش:٣]. فقد جوَّز صاحب التبيان توجيه إعراب **(مِنْ خَوْفٍ)**؛ أي من أجل جوع، و يجوز أن يكون حالا؛ أي أطعمهم جائعين.(٧٢)و خرجها صاحب المُجيد دون تأويل فعل؛ أي جائعين(٧٣)، وإن كانت التفاسير المختلفة تشير إلى أن قوله:**(آمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ)** بمعنى غير خائفين، و جاء اللفظ (خوف) أو ما حمله التقدير (غير خافين) على التنكير للشمول، أي جعلهم غير خائفين من كل عدو في حرمهم(٧٤)، و كل ما فيه مكروه. و كلا التوجهين يشير إلى أن دلالة اسم الفاعل -المتضمنة في بنية المصدر- جاءت بصورة غير مباشرة، بتأويل اسم الفاعل جزءًا من السياق.

و قد تنوب دلالة اسم الفاعل عن المصدر أو تتضمنه -في الآن نفسه - على أثر تعدد القراءة القرآنية، نحو ما ورد في كلمة **(زِلْزَالَهَا)** في قوله-ﷻ-:**(إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا)**[الزلزلة:١]. فالجمهور بكسر الزاي. "و الجَحْدري بفتحها."(٧٥). و قال الزمخشري: المكسور مصدر و المفتوح اسم. و ليس في الأبنية (فَعلال) إلا بالفتح في المضاعف.(٧٦)و إن خالفه صاحب كتاب المُجيد في قصور هذا الوزن على المضعف. يقول السفاقسي:"و قوله-يقصد الزمخشري-:"و ليس في الأبنية، استظهر عليه بقولهم: (ناقة خَزْعال) بفتح الخاء، و ليس بمضاعف."(٧٧) وناقة بها خَزْعال أي ظَلْع. وخَزْعَل في مِشْيته أي عَرِج.(٧٨)و قيل: و قد يجئ المفتوح بمعنى اسم الفاعل، كفَضْفاض في معنى مُفَضْفِض، و صَلصال بعنى مُصلصِل.(٧٩) فمصادر الفعل الرباعي المجرد يكون قياسها على (فَعْلَلَة أو فِعْلَال) نحو دحرج على (دَحْرجة) دِحراج بالكسر.(٨٠) على جهة القياس المطرد في أبنية المصادر. و كذلك المبني على حرفين مكررين (مضعفين) نحو هدهد هدهدة و هدهاد. و مصدر الفعل الرباعي المضعف على (فِعْلَال) قياسي، وهو في غير المضعف سماعيّ، و ذلك مثل ما ورد في سَرْهَفَ الصبي سِرْهافا؛ أي أحسنت غذاءه و نعمته.(٨١) و إن فُتِحَ أول مصدر المضاعف، فإنه كثيرا ما يُراد به اسم الفاعل، و ذلك نحو (زَلزال)، و كذلك ورد قوله-ﷻ-:(مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ) [الناس:٤] أي الموَسْوِس.

و جوز صاحب الكافية مجيء المصدر المضعف الرباعي بكلتا الحركتين نحو زلزل على (زَلزال) بالفتح و الكسر.[٨٢] و هو ما قد يشير إليه –تضمينا- قول صاحب الكشاف:" و أما المصدر فبالكسر كوِسواس، و المراد به الشيطان، سمي بالمصدر كأنه وسوسة في نفسه، لأنه صنعته و شغله الذي هو عاكف عليه. أو أريد ذو الوَسواس. و الوسوسة الصوت الخفي."[٨٣] و على ذلك ففي المثالين جمع بين النيابة و التضمين، إذ إن اختلاف القراءة القرآنية يشير إلى قابلية نيابة دلالة اسم الفاعل عن المصدر أو تضمين الصيغة لها في الآن نفسه.

١.٢. تقاطع المصدر مع صيغة اسم المفعول

و من ذلك تضمين المصدر **(كِتَابًا)** في قوله-ﷻ-:**(وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ كِتَابًا)**[النبأ: ٢٩] دلالة اسم المفعول. حيث "إن **(كِتَابًا)** بمعنى إحصاء، أو **(أَحْصَيْنَاهُ)** بمعنى كتبناه. و" كتابًا" نصب على المصدر عند صاحب الجامع؛ لأن معنى أحصينا: كتبنا، أي كتبناه كتابا[٨٤]، و قيل إن " كتابا" مصدر بمعنى الكتابة، و هو كناية عن شدة الضبط؛ لأن الأمور المكتوبة مصونة عن النسيان و الإغفال. فبعد كونه كناية عن الضبط جاء مفعولا مطلقا لـ" أحصينا." [٨٥] و قيل: إنه مصدر في موضع الحال؛ أي مكتوبـًا." [٨٦] فالصيغة جمعت بين دلالات الثبوت و التأكيد، و كذلك معنى الضبط المرتبط بفعل الإحصاء و الكتابة. [٨٧] و هذا من جماليات علاقة التضمين في الصيغ، بجمعها بين أكثر من دلالة سياقية، تبيحها كل صيغة دون تنافر بَيّنٍ مع المعنى العام لسياق الجملة الرئيس أو الموقف النصي المتضمن لها.

و من خصوصية العلاقة بين المصادر و المشتقات ما ورد في قوله-ﷻ-:**(أَخْرَجَ مِنْهَا مَاءهَا وَمَرْعَاهَا)**[النازعات: ٣١] .و موضع الخصوصية في كلمة **(مَرْعى)**. في مجيئها على زنة (مَفْعَل) من الرعي. إذ جمعت في صياغتها بين صيغة اسم المكان و الزمان و المصدر الميمي على صورة تعدد الوجوه، و ما يترتب على ذلك من تعدد التوجيه. و هذه الصيغ مردها إلى الفعل رعى يرعى رعيًا، و المرعى هو دلالة على المكان أو الزمان، و المصدرية وفق ما يبيحه السياق. فقيل فيها: مصدر ميمي بمعنى مفعول. [٨٨] و هو ما وافقه صاحب المجيد بقوله:"و هو –هنا- مصدر يراد به اسم المفعول؛ أي النبات الذي يرعى." [٨٩] و قاس بعضهم لفظ "مرعي" قياسا فعليًا على سياق الجملة السابقة بمعنى " أنبت نباتها."[٩٠]

و تضمين لفظ "مرعى"دلالات الصيغ المختلفة (زمانا و مكانا و مصدرا،...) قصد به الإشارة إلى الجمع بين دلالتي الإيجاز و الاشتمال.كما تنبه صاحب التحرير و التنوير بقوله:"فالاقتصار على المرعى اكتفاء عن ذكر ما تخرجه الأرض من الثمار والحبوب؛ لأن ذكر المرعى يدل على لطف الله بالعجماوات، فيعرف منه أن اللطف بالإنسان أحرى بدلالة فحوى الخطاب، و القرينة على الاكتفاء قوله بعده (متاعًا لكم و لأنعامكم). وقد دل بذكر الماء و المرعى على جميع ما تخرجه الأرض قوتا للناس و للحيوان."[٩١]

كذلك إن تعدد احتمالية الصيغ - و من ثم تغير دلالة اللفظ- جعل تأويلها يتسع وفق سياق المقام. فعند الألوسي-لفظ مرعى"يقع على الرعي بالكسر وهو الكنز، و الرعي بالفتح وهو المصدر، وكذا على الموضع و الزمان .و زعم بعضهم أنه في الأصل للموضع، ولعله أراد أنه أشهر معانيه و المناسب للمقام المعنى الأول، لكنه قيل: إنه خاص بما يأكله الحيوان غير الإنسان و تجوز به عن مطلق المأكول للإنسان وغيره."[٩٢]

٢. توجيه المشتقات لعلاقة تقاطع الصيغ في كتاب المجيد للسفاقسي

٢.١. تقاطع اسم الفاعل مع بنية المصدر

و من ذلك تضمين اسم الفاعل (مالك) في قوله-ﷻ-:(مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) [الفاتحة: ٤] صيغة المصدر على قراءة أبي عمرو[٩٣] في رواية عنه (مَلْكِ) بسكون اللام، و هي لغة بكر بن وائل.[٩٤]و وجهت صورة هذا التقاطع بين البنيتين إلى أنها من قبيل "تخفيف المكسور كفَخِذٍ و كَتِف"[٩٥]، و هو بذلك يوجه هذا التحول إلى تعدد صورة البنية و التقاطع بين المصدر و المشتق. فقراءة "مَلْكِ" توجه المشتق صوب مصدر الفعل "ملَكَ"،كما جاء قوله-ﷻ-:(قَالُوا مَا أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلْكِنَا) [طه: ٨٧] بمعنى إرادتنا الحُرّة.

و من جماليات تنوع الدلالة بدخول التضمين في الصيغ و تحول العلاقة بين المشتق و المصدر إلى علاقة اتساع في الدلالة ما يشير إلي احتمالية التضمين مع قابلية الصيغة للاحتفاظ بحالة المشتق و تغير دلالتها في الآن نفسه. و على ذلك جاء احتمالية تضمين اسم الفاعل (لَاغِيَةً) في قوله-ﷻ-:(لَّا تَسْمَعُ فِيهَا لَاغِيَةً) [الغاشية: ١١] دلالة المصدر؛ أي (لغو).[٩٦] أي لا تسمع فيها ما لا نفع و لا فائدة منه، بل كل ما يؤذي، من باب نفي الشيء بنفي لازمه؛ أي لا لغو فيها.[٩٧]و هذه الدلالة المتضمنة في اسم الفاعل تواجه دلالة المشتق القوية عند من يوجه دلالة "لاغية" اسم فاعل دون تضمين بمعنى كلمة لاغية، أو جماعة لاغية، "أي كلاما ساقطًا غير مرضي."[٩٨] و هذا التنازع بين الحالتين يقترن بتأويل معنى اللفظ في سياق وروده. و ظهر ذلك جليا في اختلاف تفسير العلماء حول مقصد اللفظ في الآية بين دلالة ظاهر الصيغة و ما تحتمله من معنى ضمن فيها.

٢.٢. تقاطع اسم المكان مع بنية المصدر

و من ذلك تضمين اسم المكان (مفازا) في قوله-ﷻ-:(**إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۞ حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا**)[النبأ: ٣١-٣٢] دلالة المصدر أو اسمه. فكلمة (مفاز) اسم مكان على وزن (مَفْعَل). بفتح الميم و العين من المعتل الأجوف. و عليه تكون كلمة حدائق بدلا منه. و قد تتضمن كلمة (مفازا) دلالة المصدر بمعنى فوزا، و يكون المعنى (فوز حدائق)، بتقدير كلمة حدائق بدل على حذف مضاف[٩٩]؛ أي يفوز المتقون فوز حدائق. و قد يكون تضمين كلمة (مفازا) دلالة على اسم المصدر و ليس المصدر بمخالفة صورة المصدر (فوز).

٣. تقاطع عناصر الجملة بين المصدرية أو الاشتقاق

٣.١. تضمين الاسم الجامد مصدرا قياسيًا أو نظيره

و مما ورد في ذلك في كتاب المُجيد حديثه عن لفظ (اسم) ، و هو لفظ جامد، فعنده ورد متضمنا دلالة المصدر أو ما يختص به. و ذلك في مفتتح سورة الفاتحة في قوله-ﷻ-:(**بِسْمِ اللَّهِ**) [الفاتحة: ١] . حيث ذكر صاحب كتاب المجيد في كتابه توجيه تضمين لفظ الاسم بمعنى التسمية و هي التلفظ بالاسم[١٠٠]، معضدا رأيه بإحدى توجيهات صاحب التبيان للكلمة، حيث ورد- عنده- لفظ التسمية مصدرا للفعل سمَّى.[١٠١]و على شاكلة ذلك وجَّه صاحب كتاب الكشاف كلمة **(تَسْنِيمٍ)** في قوله-ﷻ-:(**وَمِزَاجُهُ مِن تَسْنِيمٍ ۞ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ**) [المطففين: ٢٧-٢٨] صوب المصدرية، إذ عدَّ الكلمة مصدرا سميت به العين، من سَنَّمَه إذا رفعه، إما لأنها أرفع شراب في الجنة، و إما لأنها تأتيهم من فوق."[١٠٢] و هناك من أشار إلى أن دلالة كلمة تسنيم على المصدر بغير لفظها، فمعناها (علو) كما ظهر في توجيه صاحب المشكل في غريب القرآن، فعنده **(مِن تَسْنِيمٍ) أي من علو، أي يمزج بماءينزل من علو.**[١٠٣] و أما هذا اختلاف بين العلماء و المفسرين حول علمية اللفظ و مصدريته اتخذ صاحب كتاب التِّبيان نهجا جامعا،

فقد جوز في كلمة **(تَسْنِيمٍ)** كلتا الحالتين: العلمية و المصدر.[١٠٤]و عليه جُوِّز نصب (عينا) بالمصدر (تسنيم)، و هو ما وافقه صاحب المجيدفي ذلك.[١٠٥]

في مقابل ذلك جاء تضمين الاسم دلالة الوصف في أكثر من موضع و صورة، نحو ما جاء في قوله-ﷻ-:**(وَخَلَقْنَاكُمْ أَزْوَاجًا)** [النبأ: ٨]. حيث وجَّه العكبري كلمة **(أَزْوَاجًا)**- و وافقه صاحب المجيد[١٠٦]- في دلالة الاسم بدلالة المشتق، فتضمن معنى الحال؛ أي متجانسين متشابهين.[١٠٧]كذلك فإن هذا التوجيه يكشف تقاطع الاسم المجموع (أزواج) مع اسم الفاعل، حيث إن الصيغة المتضمنة للاسم تشير إلى حذف الحال و بقاء صاحبها كان دالا عليها، أي (أزواجًا متجانسين) أو خلقناكم متزاوجين، أي في صورة زوجين.

و قد لا يكون تضمين الاسم لصيغة الوصف مرتكزا على علاقة الحذف للحال و بقاء صاحبها قرينة عليها، بل إن الاسم –نفسه- قد يتضمن دلالة الوصف دون توجيه بالحذف، كما جوز ذلك صاحب الكشاف في توجيهه لكلمة **(أَحْقَابًا)** في قوله-ﷻ-:**(لَابِثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا)** [النبأ: ٢٣] دلالة الوصف للمبالغة. فعنده يجوز أن تكون كلمة **(أَحْقَابًا)** من "حَقِبَ عامُنا، إذا قل مطره و خيره، و حقب فلان: إذا أخطأه الرزق، فهو حَقِبٌ، و جمعه أحقاب، فينتصب حالا عنهم؛ أي لابثين فيها حَقِبِينَ، و يكون قوله-ﷻ-:**(لَّا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا)**[النبأ: ٢٤] تفسيرا.[١٠٨] فهؤلاء ماكثون على هذه الحالة.

و قد يكون التضمين تمثيلا لصورة تقاطع الاسم مع صيغة اسم المفعول. و نظير ذلك ما جاء في قوله-ﷻ-:**(وَجَنَّاتٍ أَلْفَافًا)** [النبأ: ١٦] حيث قال جمهور أهل اللغة:أن **(أَلْفَافًا)** جمع (لِفّ) بكسر اللام، و اللِفُّ: الجنة الملتفة بالأغصان"[١٠٩]، و هي إشارة لتضمين الاسم مع صيغة اسم المفعول، و هو ما استحسنه صاحب الكشاف ردا على توجيه ابن قتيبة لها بأنه جمع الجمع في كتابه (تفسير غريب القرآن). إذ يقول :" و زعم ابن قتيبة أنه لَفَّاءُ، ولُفٌّ، ثم ألفاف: و ما أظنه واجدا له نظيرا من نحو خضر و أخضار و حمر و أحمار، و لو قيل: هو جمع ملتفة بتقدير حذف الزائد؛ لكان قولا وجيها." [١١٠]

٣.٢. توجيه صيغة المشتق نحو بنية الاسم

و بسبب تعدد توجيه حالة الكلمة قد يرد ما يماثل تضمين المشتق حالة مغايرة لحالتها الأصلية؛ تنقلها من الاشتقاق للجمود كما جاء توجيه كلمة (عِلِّيُّونَ) في قوله-ﷻ-:(وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ) [المطففين: ١٩]. حيث وجَّهت الكلمة نحو الاشتقاق، فهي جمع واحده (عِلِّيٌّ)، مشتق من العلو للمبالغة[١١١]؛ على زنة (فِعِّيل) و هي من صيغ المبالغة السماعية البارزة في ورودها[١١٢]في كتاب الله (ﷻ). و لكن الفراء غاير ذلك، و وجهها نحو الجمود، إذ يرى أنها" اسم موضوع على صفة الجمع، و لا واحد له من لفظه، كعشرين و ثلاثين. و العرب إذا جمعت جمعا، و لم يكن له بناء من واحده و لا من تثنيته، قالوا في المذكر و المؤنث بالواو و النون، فمن ذلك هذا، و هو شيء فوق شيء غير معروف و احده و لا أنثاه."[١١٣].

و لقد بُنيت وجهة الفراء في كلمة (عِلِّيُّونَ) على ما على سياق الكلام اللاحق، الذي يشير على إجابة استفهام: (وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ) ليكون دفع الإبهام عن دلالة الكلمة بسياق الإفراد بقوله-ﷻ-:(كِتَابٌ مَّرْقُومٌ ۞ يَشْهَدُهُ الْمُقَرَّبُونَ)[المطففين: ٢٠-٢١]. و لعل تنازع لفظ" عليون" بين الجمود و الاشتقاق يعود لتعدد تفسير العلماء لأصل هذا اللفظ، و طبيعة ورده مشاكلة لبنية الجمع السالم أو ما ألحق به أو اختصاصه بالاسمية إفرادا، و على ذلك فهو اسم مفرد كعشرين و

ثلاثين، و قيل معناه: في علو مضاعف، جمع عِلِيّ،: تقول العرب إذا أصابها الوابل بعد الوابل: أصابنا الوابلون." [١١٤]و قد جمع صاحب "النكت و العيون" الأقوال المختلفة لدلالة هذا اللفظ في قوله:"فيه خمسة أقاويل: أحدها: أن (عليين) الجنة، الثاني: السماء السابعة، و فيها أرواح المؤمنين، الثالث: قائمة العرش اليمنى، الرابع: يعني في علو و صعود إلى الله، الخامس: سدرة المنتهى. و يحتمل سادسا: أن يصفه بذلك لأنه يحل من القبول محلا عاليا."[١١٥]

و في مقابل ذلك جاء توجيه الاسم صوب المشتق دلاليًا في كلمة (الصَّمَدُ) في قوله-ﷻ-:(اللَّهُ الصَّمَدُ) [الإخلاص: ٢]. حيث إن اللفظ يشير إلى دلالة الاسم . "فصَمده يَصمده صمدا، أي قصده، و الصمَد: السيد؛ لأنه يصمد إليه في الحوائج." [١١٦]و "الصمدُ- هنا- فَعَل بمعنى مفعول[١١٧]. و على ذلك جاء - أيضا- توجيه كلمة (الْفَلَقِ) في قوله-ﷻ-:(قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ) [الفلق: ١].و " الْفَلَقِ فَعَل بمعنى مفعول. قيل: و هو الصبح."[١١٨] فهو المفلوق أي المشقوق، دلالة على الصُّبْحُ عندما ينشقُّ من ظلمة اللَّيل.

٤. الخاتمة و النتائج

تناول هذا البحث ظاهرتين لغويتين لهما حضورهما في الدرس اللغوي بأنساقه المختلفة، و هما "النِّـيَابةِ و التَّـضْمين " في إطار النسق الصرفي، و ما قد تطرحه مثل هذه الظواهر من استدعاء لعلاقات إضافية، تقترن بأنساق أخرى كالنحو و الدلالة وظف فيها السفاقسي مثل هذه الظواهر توجيها لعلاقة مكونين رئيسين في البناء الصرفي، و هما " المصدر" و " المشتق" في حالة من التقاطع. وقد خلص البحث إلى جملة من النتائج أبرزها ما يأتي:

- برزت أهمية دراسة الظاهرة في أكثر من إطار، نحو علاقة المصدر بالمشتق في إطار التناظر و كذلك في نطاق التقاطع بين هذين الطرفين، فلكل علاقة خصائصها و توظيفها في سياق الجملة العربية. فحلول مصدر محل مصدر يغاير حلول مصدر محل مشتق.
- الارتباط بين أنظمة اللغة لا يتم إلا وفق عمليات خاصة، تنتقل فيها حالة اللفظ أو التراكيب إلى حالة مغايرة في إطار مثل هذه العمليات نحو الربط و التضام و الحذف و الاكتساب لتحقيق ما يمكن أن يطلق عليه مصطلح " التوازن"، سواء على مستوى البنية أو التركيب. و في علاقة المصدر بالمشتق برز التوازن البنيوي المقترن بإجرائي (الفقد و الاكتساب) تفسيرا لهذه التحولات بين هذين المكونين الصرفيين.
- تفسير التحولات القائمة بين المصدر و المشتق في إطار ظاهرتي التضمين و النيابة يجري وفق آليات تسويغ محددة، تمثلت في كتاب المجيد للسفاقسي في الصور الآتية: المسوغ اللفظي، و المسوغ القاعدي، و المسوغ العرفي اللغوي، و المسوغ الجمالي(البلاغي). و تفاوت حضور المسوغات بعضها عن بعض، وفقا للطبيعة الإجراء تضمينا أو نيابة و مقتضيات الاستدعاء له.
- توجيه المصادر لعلاقة تقاطع الصيغ في كتاب المجيد للسفاقسي برز في التحول بين المصدر مع صيغتي اسم فاعل واسم المفعول بروزا متباينا، في مقابل جاء توجيه المشتقات لعلاقة تقاطع الصيغ في التحول بين كل من اسم الفاعل و اسم المكان مع بنية المصدر في عدد من الحالات المعدودة.
- ظهرت بعض الحالات – على ندرتها- التي تقاطعت فيها عناصر الجملة بين المصدرية أو الاشتقاق، نحو تضمين الاسم الجامد حالة المصدرية أو تحول المشتق نحو البنية الاسمية.
- كان توجيه جلِّ الشواهد التي حدث لها تحول في الصيغة في كتاب المجيد للسفاقُسي وفقًا لتعدد القراءة القرآنية صوب النيابة لا التضمين؛ توافقا مع المفهوم العام لحدِّ القراءة القرآنية و مقصدها العامة.
- تعدد صور صيغة بعض الألفاظ -نيابة أو تضمينا- يترتب عليه تعدد احتمالات التوجيه، و هو ما أفاد منه المفسرون في توجيه تفسير الآية صوب معنى محدد، مما يؤكد وظيفة هذه التحولات البنيوية في تشكيل علاقة علم الصرف بعلم التفسير.
- وردت شواهد على تنازع بعض الصيغ بين قابلية التحول نحو التضمين أو النيابة أو احتفاظ الصيغة ببنتها و دلالتها المباشرة، و هو ما يرتكز على توجيه المعنى و تأويله. كما ورد في ألفاظ نحو: ﴿**الْقَيِّمَةِ**) [البينة:٥] ، و ﴿لَاغِيَةً﴾ [الغاشية: ١١] . و إلى غير ذلك من النتائج الفرعية التي تتضمنها البحث وكشفت مرونة البناء الصرفي في العربية عند حدوث أي تغير في البنية اللغوية...و الله ولي التوفيق.

٥. حواشي البحث

(١) نشر البحث الأول بعنوان:"جَدَلِيَّةُ النِيَابَةِ و التَضْمِينِ في المصَادِرِ وَ المشْتَقَّاتِ بَينَ دِلَالَةِ السِّيَاقِ والتَّنَاسُبِ اللَّفْظِيِّ في فَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَ الْجُزْءِ الثَّلَاثِينَ مِنْ كِتَابِ المُجِيدِ للسَفَاقُسِي ت٧٤٢هـ: دِرَاسَةٌ وَ تَحْلِيلٌ لِلصِّيَغِ الَّصرفيةِ المتَنَاظِرة"، في مجلة البحث العلمي في الآداب، كلية البنات للآداب و العلوم و التربية، جامعة عين شمس، العدد التاسع عشر، الجزء الحادي عشر، سنة ٢٠١٨م.

(٢) الطبري: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ٢١/١٦.

(٣) الشريف الجرجاني: معجم التعريفات، ص٢٦.

(٤) السيوطي: المزهر في علوم اللغة و أنواعها،١/ ٣٤٦.

(٥) سبق عرض هذه الخلاف النحوي و أبعاده في البحث الأول، الذي خلاصته تكمن في رؤية البصريين إلى أن المصدر هو الأصل، وذهاب الكوفيين إلى أن الأصل هو الفعل. ينظر: ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة (٢٨)، ١/ ٢٣٥.

(٦) ابن الخشاب: المرتجل في شرح الجمل، ص٢٤٠.

(٧) ابن السراج: الأصول في النحو، ٣٧/١.

(٨) عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية: رؤية جديدة في الصرف العربي، ص ٩.

(٩) ابن منظور: لسان العرب، دار المعارف، ص ٩٧٦، مادة (حدث).

(١٠) و من هؤلاء الزجاجي بقوله: الفعل على أوضاع النحويين ما دل حدث و زمان ماض أو مستقبل.. و الحدث المصدر." الإيضاح في علل النحو، ص٥٣. و الزمخشري في وصف للفعل بقوله:" الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان."(المفصل في علم العربية، ص ٢٤٣.

(١١) سيبويه: كتاب سيبويه، ١/ ١٢.

(١٢) ابن مالك، تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد، ص ١٣٦.

(١٣) ابن مالك: شرح التسهيل، ٧٠/٣.

(١٤) يقول الفراء في الإشارة إلى اسم الفاعل بالفعل: "و إذا كان الفعل يقع على شيئين مختلفين مثل كسوتك الثوب و أدخلتك الدار، فابدأ بإضافة الفعل – يريد اسم الفاعل– إلى الرجل فتقول: هو كاسي عبد الله ثوبا و مدخله الدار ... لأن الفعل يأخذ الدار كأخذه عبد الله." الفراء: معاني القرآن، ٢/ ٧٩.

(١٥) ابن الجزري: منجد المقرئين و مرشد الطالبين، ص ٤٩.

(١٦) ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن، ص ٣٩.

(١٧) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين و قصرها، باب (بيان أن القرآن على سبعة أحرف و بيان معناه)، حديث رقم ٨٢١، ١/ ٣٦٥.

(١٨) يتقارب مع هذه المستويات اختيار الزرقاني –نقلا عن الرازي– في توجيه دلالة السبعة، بقوله: "الكلام لا يخرج عن سبعة أحرف في الاختلاف. الأول: اختلاف الأسماء من إفراد، و تثنية، و جمع، أو تذكير، و تأنيث. الثاني: اختلاف تصريف الأفعال من ماضٍ، و مضارع، و أمر. الثالث: اختلاف وجوه الإعراب. الرابع: اختلاف بالنقص و الزيادة. الخامس: اختلاف بالتقديم والتأخير. السادس: اختلاف بالإبدال. السابع : اختلاف اللغات (يريد اللهجات) كالفتح، و الإمالة، و الترقيق، و التفخيم، و الإدغام، و الإظهار، و نحو ذلك." الزرقاني: مناهل العرفان في علوم القرآن، ١/ ١٣٢.

(١٩) رد ابن قتيبة توجيه من وجّه معنى (الأحرف السبعة) بعيدا عن التغير اللفظي بقوله:"و قد غلط في تأويل هذا الحديث قوم فقالوا: السبعة الأحرف: وعد، و وعيد، و حلال، و حرام، و مواعظ، و أمثال، و احتجاج. و قال آخرون: هي سبع لغات في الكلمة. و قال قوم: حلال، و حرام، و أمر، و نهي، و خبر ما كان قبل، و خبر ما هو كائن بعد، و أمثال. و ليس شي ء من هذه المذاهب لهذا الحديث بتأويل. ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، باب الرد عليهم في وجوه القراءات، ص ٣٣–٣٤). و على الرغم من وعي ابن قتيبة في "تأويل مشكل القرآن" بمفهوم "السبعة" على أنها تغير في أداء القراءة؛ فقد ربط دلالة العدد بتعدد يجمع بين التغير الشكلي و المعنى، و

كان الأوقع جعل المعنى لاحقا بالتغير كما يشير ذلك صراحة لفظ القراءة في كل أحاديث الأحرف السبعة كما تم بيان ذلك. فعند ابن قتيبة:" و قد تدبّرت وجوه الخلاف في القراءات فوجدتها سبعة أوجه: أولها: الاختلاف في إعراب الكلمة، أو في حركة بنائها بما لا يزيلها عن صورتها في الكتاب و لا يغيّر معناها... و الوجه الثاني: أن يكون الاختلاف في إعراب الكلمة و حركات بنائها بما يغيّر معناها، و لا يزيلها عن صورتها في الكتاب...و الوجه السادس: أن يكون الاختلاف بالتقديم و التأخير....و الوجه السابع: أن يكون الاختلاف بالزيادة و النقصان.تأويل مشكل القرآن، ص ٣٧-٣٨. أما أبو عمرو الداني في"الأحرف السبعة للقرآن" فعلى الرغم من تركيزه على أن مفهوم السبعة يقترن بالاختلاف اللفظي، فإنه جمع بين التغير الشكلي و الدلالي من جانب، و توسع في حد التغيرات ليخرج عن حد السبعة و يكون أقرب لدلالة التكثير عنده من جانب آخر. انظر كتابه: الأحرف السبعة للقرآن، ص ٣٧-٤٥.

(٢٠) الزرقاني، مناهل العرفان، ١/ ١٢٧.

(٢١) القراءة منسوبة لعبد الله بن القاسم و الحسن في مختصر ابن خالويه، القاهرة: مكتبة المتنبي، ص ١٨٢، و نسبها ابن عطية للحسن و ابن القاسم و ابن عمر في المحرر الوجيز، ٥/ ٥٣٩.

(٢٢) نسبها رضي الدين أبو عبد الله محمد الكرماني في (كتاب فى شواذ القراءة و اختلاف المصاحب) ليعقوب و الحسن، مخطوط، مكتبة الأزهر، رقم ٣٠٦٤٢١، ص ٢٧٣.

(٢٣) محمد الطاهر ابن عاشور: تفسير التحرير و التنوير، ١/ ٥٥.

(٢٤) القراءة منسوبة إلى سليمان بن علي بن عبد الله بن سليمان. انظر: أبو حيان: تفسير البحر المحيط، ٥٣٠/٨.

(٢٥) الماوردي: النكت و العيون، تفسير الماوردي، ٣٧٢/٦.

(٢٦) القراءة منسوبة إلى الحسن و أبي رجاء و أبي حيوة و عيسى . انظر: أبو حيان: تفسير البحر المحيط، ٤٤٤/٨.

(٢٧) الأزهري: كتاب معاني القراءات، ١٣٦/٣.

(٢٨) السفاقسي: المجيد في إعراب القرآن المجيد، ص ١٠٩.

(٢٩) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص ١٦٩.

(٣٠) ابن منظور: لسان العرب، مادة" شكل"، ص ٢٣١٠.

(٣١) الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ٣٧٧/٣-٣٨٢.

(٣٢) الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص ٣٦٠، و السيد أحمد الهاشمي: جواهر البلاغة، ص ٢٢٦.

(٣٣) الزمخشري: الكشاف، ٣١٥/٢.

(٣٤) الفراء: معاني القرآن، ٢٥٥/٢.

(٣٥) ابن جني: المحتسب في المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، ٣٥٤/٢.

(٣٦) السفاقسي: المجيد، ص ١٠٩.

(٣٧) الفراء: معاني القرآن، ٢٨٥/٣-٢٨٦.

(٣٨) الجوهري:الصحاح تاج اللغة و صحاح العربية، ٢/ ٧٧٦، مادة (غير).

(٣٩) السفاقسي: المجيد، ص٥٧.

(٤٠) انظر: السفاقسي: المصدر السابق، ص ١٣٥-١٣٦.

(٤١) العكبري: التِّبيان في إعراب القرآن، ١٢٨٢/٢

(٤٢) السفاقسي، المجيد، ٦٣.

(٤٣) ابن الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن، ١/ ٤٢

(٤٤)العبكري: التبيان، ٢/ ١٢٧٧ .

(٤٥)الزمخشري: الكشاف، ١٦٣/٤.

(٤٦) السفاقسي: المجيد، ص ١٢٢.

(٤٧) ابن الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن، ٥٠٢/٢.

(٤٨) محمد عيد: أصول النحو في نظرة النحاة، ص ١٥٥.

(٤٩) ابن عطية، المحرر الوجيز، ٥٠٨/٥. و فيه لم تنسب القراءة لقارئ بعينه، بل قال:" قرأ بعض الناس".

(٥٠) السفاقسي: المجيد، ص ١٩٢.

(٥١) سورة التوبة : آية رقم (٣٦)، و سورة يوسف: آية رقم (٤٠)، و سورة الروم: آية رقم(٣٠).

(٥٢) السفاقسي: المجيد، ص ١٩٩.

(٥٣) على أبو المكارم: تقويم الفكر النحوي، ص ١٩١.

(٥٨) الفراء: معاني القرآن، ٢٥٥/٢.

(٥٥) السفاقسي: المجيد، ص ٩٠.

(٥٦) أبو حيان: البحر المحيط، ٨/ ٤٩٣.

(٥٧) السفاقسي: المجيد، ص ١٨٩.

(٥٨) العكبري: التبيان، ٣٥/١.

(٥٩) السفاقسي: المجيد،ص٤٢ .

(٥٩) الفراء: معاني القرآن، ١٨٢/٢.

(٦١) السفاقسي: المجيد، ص١٢٩ .

(٦٢) أبو عمر الداني: التيسير في القراءات السبع، ص٥٢٠.

(٦٣) السفاقسي: المجيد، ص١٥٣ .

(٦٤) ابن عطية: المحرر الوجيز، ٤٧٩/٥.

(٦٥) السفاقسي: المجيد، ص ١٨٠ .

(٦٦) السفاقسي، المصدر السابق، ص ٣٩ .

(٦٧) البيضاوي: تفسير البيضاوي، ١/ ٢٨.

(٦٨) السفاقسي: المجيد، ص ٩٣ .

(٦٩) الألوسي: روح المعاني فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ١٩/٣٠.

(٧٠) ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن، ص ١٦٨. و في مفاتيح الغيب: قراءة التشديد للسين، و فتح الحاء منسوبة لابن قطيب (حَسَّابا) بالتشديد على أن الحَسَّاب بمعنى المحسِب،. انظر: الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ٣١/ ٢٣.

(٧١) السفاقسي: المجيد، ص ٩٣ .

(٧٢) العكبري: التبيان، ١٣٠٥/٢.

(٧٣) السفاقسي: المجيد، ص ٢١٧ .

(٧٤) السيوطي: الدر المنثور، ١٥/ ٦٧٣ .

(٧٥) ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن، ص ١٧٧.

(٧٦) الزمخشري: الكشاف، ٦/ ٤١٣.

(٧٧) السفاقسي: المجيد، ص ١٩٤ .

(٧٨) ابن منظور، لسان العرب، مادة "خزعل" ص ١١٥٠. قال الفراء: "و ليس في الكلام فَعْلال مفتوح الفاء من غير ذوات التضعيف إلاَّ حرف واحد. يقال: ناقة بها خَزْعال إذا كان بها ظَلْع، و زاد ثعلب: قَهْقَار، وخالفه الناس و قالوا قَهْقَرٌ، و زاد أَبو مالك: قَسْطال و هو الغُبار، وأَما في المضاعف فَفَعْلال فيها كثير نحو الزَّلْزال والقَلْقال.

(٧٩) السفاقسي، المجيد، ص ١٩٤ .

(٨٠) ابن الحاجب: الشافية في علم التصريف، ص ٢٩.

(٨١) الزبيدي، تاج العروس، مادة سرهف، ٣٢/ ٤٣٥.

(٨٢) ابن الحاجب: الكافية في علم النحو و الشافية في علمي التصريف و الخط، ص ٦٧ .

(٨٣) الزمخشري: الكشاف، ٤٦٨/٦-٤٦٩.

(٨٤) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ٢٢/ ٢٤.

(٨٥) ابن عاشور: تفسير التحرير و التنوير، ٣٠/ ٤١.

(٨٦) السفاقسي: المجيد، ص ٩٢ .

(٨٧) انظر: البيضاوي: أنوار التنزيل و أسرار التأويل، ٥/ ٢٨٠ .

(٨٨) أبو السعود: إرشاد العقل السليم، ٩/ ١٠٢.

(٨٩) السفاقسي: المجيد، ص ١٠٠.

(٩٠) الطبري: جامع البيان، ٩٦/٢٤.

(٩١) تفسير التحرير و التنوير، ٣٠/ ٨٧.

(٩٢) الألوسي: روح المعاني، / ٣٤.

(٩٣) أبو حيان: البحر المحيط، ١٣٣/١-١٣٤.

(٩٤) السفاقسي: المجيد، ص ٤٢.

(٩٥) العكبري: التبيان، ٦/١.

(٩٦) السفاقسي: المجيد، ص ١٤٣.

(٩٧) ابن عرفة: تفسير ابن عرفة، ٣٣٥/٤.

(٩٨) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ٢٤٧/٢٢.

(٩٩) السفاقسي: المجيد، ص ٩٢.

(١٠٠) السفاقسي: المصدر السابق، ص ٢٨.

(١٠١) العكبري: التبيان، ٣/١.

(١٠٢) الزمخشري: الكشاف، ٣٣٩/٦.

(١٠٣) مكي بن أبي طالب القيسي: تفسير المشكل من غريب القرآن، ص ٢٩٨.

(١٠٤) العكبري: التبيان، ١٢٧٧/٢.

(١٠٥) السفاقسي: المجيد، ص ١٢٢.

(١٠٦) السفاقسي، المصدر السابق، ص ٨٧.

(١٠٧) العكبري، التبيان، ١٢٧٧/٢.

(١٠٨) الزمخشري: الكشاف، ٣٠٠/٦.

(١٠٩) السفاقسي: المجيد، ص ٨٨.

(١١٠) الزمخشري: الكشاف، ٢٩٨/٦، و راجع: ابن قتيبة: تفسير غريب القرآن، ص ٥٠٩.

(١١١) السفاقسي: المجيد، ص ١٢٠.

(١١٢) من أشهر الصيغ السماعية: فِعِّيل: نحو: سِكِّير- صِدِّيق – قِدِّيس.كما ورد قوله-ﷻ-:﴿ وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا﴾[مريم: ٤١].و كذلك قوله-ﷻ-:﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُوْلَئِكَ هُمُ الصِّدِّيقُونَ وَالشُّهَدَاء عِندَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُوْلَئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾[الحديد: ١٩].و قوله-ﷻ-:﴿ مَّا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ ...﴾[المائدة: ٧٥].

(١١٣) الفراء: معاني القرآن، ٢٤٧/٣

(١١٤) الكرماني: غرائب التفسير و عجائب التأويل، ٢/ ١٣١٩.

(١١٥) الماوردي، تفسير الماوردي، ٢٢٩/٦.

(١١٦) الجوهري: الصحاح، ٤٩٩/٢.

(١١٧) السفاقسي: المجيد، ص ٢٣٢.

(١١٨) السفاقسي: المصدر السابق، ص ٢٣٦.

٦. مصادر البحث:

- الأزهري، أبو منصور: كتاب معاني القراءات، تحقيق عيد مصطفى درويش و عوض بن حمد القوزي، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩١م.
- الألوسي، شهاب الدين محمود شكري: تفسير الألوسي"روح المعاني فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني"، تحقيق ماهر حبوش و آخرين، بيروت، مؤسسة الرسالة، ٢٠١٠م.
- ابن الأنباري، أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٤، القاهرة، المكتبة التجارية،١٩٦١م.
- ـ: البيان في غريب إعراب القرآن،تحقيق طه عبد الحميد، القاهرة،الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م.
- الأندلسي، محمد بن يوسف أبو حيان: تفسير البحر المحيط، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود و آخرين، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٣م.
- البيضاوي، ناصر الدين أبو الخير: أنوار التنزيل و أسرار التأويل المسمى بـ"تفسير البيضاوي"، إعداد و تقديم محمد عبد الرحمن المرعشلي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٨م.
- ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف: منجد المقرئين و مرشد الطالبين، اعتنى به علي بن محمد العمران، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٩م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق على النجدي ناصف و آخرين، القاهرة، وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٩٤م.
- الجوهري، إسماعيل بن حماد: الصحاح تاج اللغة و صحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، ط٤، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٩٠م.
- ابن الحاجب، جمال الدين عثمان: الشافية في علم التصريف، تحقيق حسن أحمد العثمان، مكة، المكتبة المكية، ١٩٩٥م.
- ـ: الكافية في علم النحو و الشافية في علمي التصريف و الخط، تحقيق صالح عبد العظيم الشاعر، القاهرة، كلية الآداب، ٢٠١٠م.
- ابن خالوَيه، الحسين بن أحمد: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، عني بنشره ج. برجشتراسر، تقديم آرثر جفري، القاهرة، مكتبة المتنبي. ١٩٣٤م.
- ابن الخشاب، عبد الله بن أحمد: المرتجل في شرح الجمل، تحقيق علي حيدر، دمشق، دار الحكمة، ١٩٧٢م.
- الداني، أبو عمر عثمان بن سعيد: الأحرف السبعة للقرآن، تحقيق عبد المهيمن صحان، جدة، دار المنارة للنشر و التوزيع، ١٩٩٧م.
- ـ: التيسير في القراءات السبع، تحقيق حاتم صالح الضامن، الشارقة، مكتبة الصحابة، ٢٠٠٨م.
- الرازي، فخر الدين بن ضياء الدين عمر: تفسير الفخر الرازي الشهير بـ"التفسير الكبير ومفاتيح الغيب"، بيروت، دار الفكر للطباعة و النشر،١٩٨١م.

- الزَّبيدي، محمد مرتضى: تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق عبد الستار أحمد فراج و آخرين، ط٢، الكويت، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، ٢٠٠٤م.
- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو،تحقيق مازن المبارك،ط٣، بيروت،دار النفائس، ١٩٧٩م.
- الزرقاني، محمد عبد العظيم: مناهل العرفان في علوم القرآن، تحقيق فواز أحمد زمرلي، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٩٥م.
- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله: البرهان في علوم القرآن، تحقيق أحمد على الدمياطي، القاهرة، دار الحديث، ٢٠٠٦م.
- الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود و آخرين، الرياض، مكتبة العبيكان، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ـ: المفصل في علم العربية و بذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفضل لمحمد بدر الدين الحلبي، ط٢، بيروت، دار الجيل، د.ت.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل: الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط٣، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م.
- السفاقُسي، إبراهيم بن محمد:المجِيد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق حاتم صالح الضامن، المملكة العربية السعودية ، دار ابن الجوزي، ٢٠٠٨م.
- أبو السعود، محمد بن محمد العمادي: تفسير أبي السعود المسمى بـ"إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم"، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ت.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان: الكتاب، كتاب سيبويه، تحقيق محمد عبد السلام هارون، ط٣، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٨٨م.
- السيوطي، جلال الدين، المزهر في علوم اللغة و أنواعها، تحقيق محمد جاد المولى وآخرين، المكتبة العصرية، ١٩٦٨م.
- ـ: الدر المنثور في التفسير المأثور، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، القاهرة، هجر للطباعة و النشر و التوزيع ٢٠٠٣م.
- شاهين، عبد الصبور: المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، بيروت، مؤ سسة الرسالة، ١٩٨٠م.
- الشريف الجرجاني، علي بن محمد: معجم التعريفات،تحقيق محمد صديق المنشاوي، القاهرة، دار الفضيلة، ٢٠٠٤م.
- الطبري، محمد بن جرير: تفسير الطبري "جامع البيان عن تأويل آي القرآن"، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، القاهرة، هجر للطباعة و النشر و التوزيع، ٢٠٠١م.
- ابن عاشور، محمد الطاهر: تفسير التحرير و التنوير، تونس، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م.

- ابن عرفة، أبو عبد الله محمد الورغمي: تفسير ابن عرفة، تحقيق جلال الأسيوطي، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م.
- ابن عطية، عبد الحق بن غالب: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م.
- العُكبَري، أبو البقاء عبد الله: التِّبيان في إعراب القرآن. تحقيق على محمد البجاوي، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي و شركاه، ١٩٧٦م.
- عيد، محمد: أصول النحو في نظرة النحاة و رأي ابن مضاء و ضوء علم اللغة الحديث، ط٤، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٩م.
- الفراء، أبو زكريا يحيي بن زياد: معاني القرآن، تحقيق محمد على النجار و أحمد يوسف نجاتي، ط٣، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٣م.
- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم: تأويل مشكل القرآن، تحقيق سيد أحمد صقر، ط٢، القاهرة، دار التراث، ١٩٧٣م.
- ـ: تفسير غريب القرآن، تحقيق سيد أحمد صقر، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٧٨م.
- القزويني، محمد بن عبد الرحمن، الإيضاح في علوم البلاغة، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٥م.
- القيسي، مكي بن أبي طالب: تفسير المشكل من غريب القرآن، تحقيق علي حسين البواب، الرياض، مكتبة المعارف، ١٩٨٥م.
- الكرماني، رضي الدين أبو عبد الله محمد: التفسير و عجائب التأويل، تحقيق شمران سركال يونس العجلي، جدة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ١٩٨٣م.
- ـ: كتاب فى شواذ القراءة و اختلاف المصاحب، مخطوط، مكتبة الازهر، رقم (٣٠٦٤٢١).
- ابن مالك، جمال الدين محمد: تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، الجمهورية العربية المتحدة، دار الكتاب العربي للطباعة و النشر، ١٩٦٧م.
- ـ: شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد و محمد بدوي المختون، القاهرة، دار هجر للطباعة و النشر و التوزيع و الإعلان، ١٩٩٠م.
- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد: النكت و العيون "تفسير الماوردي"، مراجعة و تعليق السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت
- مسلم، أبو الحسين بن الحجاج: صحيح مسلم، تدقيق و فهرسة بيت الأفكار الدولية، السعودية، ١٩٩٨م.
- أبو المكارم، على: تقويم الفكر النحوي، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٥م.
- ابن منظور، محمد بن مكرم: لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير و آخرين، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨١م.
- الهاشمي، السيد أحمد: جواهر البلاغة في المعني و البيان و البديع، بيروت، دار الكتب العلمية،٢٠٠١ م.